الهيئة العامة للصناعة
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

مجلة
الصناعة والتنمية

السنة الثالثة والعشرون- العدد 144 - مارس 2025

معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خليفة عبدالله العجيل:

مشروع الرخصة الذكية نقلة نوعية في بيئة الأعمال

نرسم قواعد مستقبل الكويت

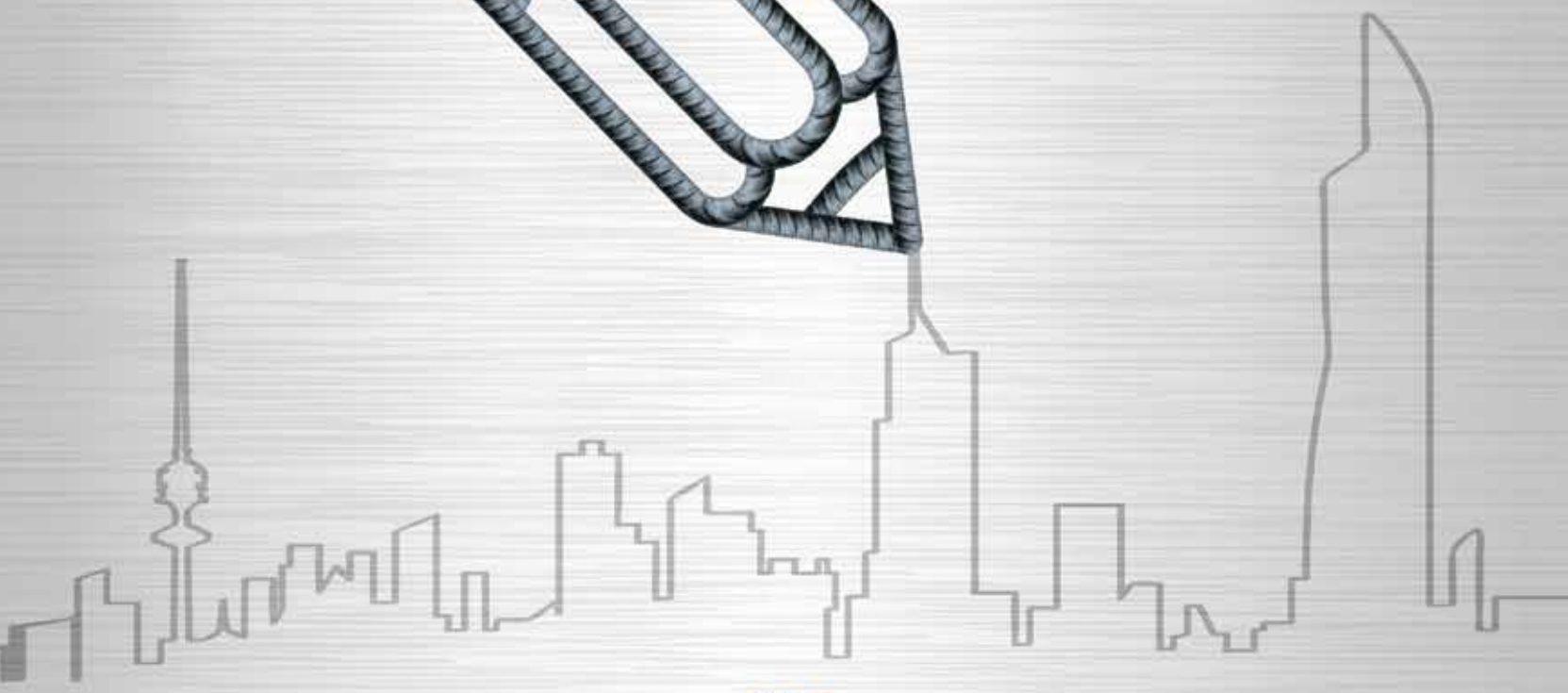

حديد الكويت KUWAIT STEEL

الشركة المتحدة لصناعة الحديد (ش.م.ك.م.)

United Steel Industrial Co. (K.S.C.C.)

Tel.: +965 2320 0000 - Fax: +965 2326 1283

E-mail: commercial@kwtsteel.com

Website: www.kwtsteel.com

ISO 9001:2015 ISO 14001:2015 OHSAS 18001:2007 ISO 6935-2

Certified by: All Governmental Organizations & Ministries in the State of Kuwait

بقلم : شملان حمود الجحيدلي

"رئيس هيئة التحرير"

تسعى حكومة الكويت بشكل دؤوب على تعزيز بيئة الأعمال في كافة المجالات، من خلال تسهيل الإجراءات والتنسيق المستمر بين كافة الجهات لإزالة كافة التحديات التي تواجه المستثمرين في مختلف القطاعات الاقتصادية.

ويعد مشروع الرخصة الذكية الذي أعلنه معالي وزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خليفة عبد الله العجيل من بين المشاريع النوعية التي تسهم في تحسين وتطوير بيئة الأعمال والتي ستنعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي في كافة المجالات.

ولعل تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ مراحل الرخصة الذكية المكونة من ممثلي 18 جهة لهو خير دليل على الأهمية الكبيرة التي توليها دولة الكويت لجذب المزيد من الاستثمارات ، حيث أوضح معالي وزير التجارة والصناعة خلال الإعلان عن إطلاق المرحلة الأولى من المشروع أن الكويت تستهدف تحول 95 % من الرخص التجارية إلى رخص ذكية منتصف يونيو 2025.

وفي إطار سعيها لتعزيز دورها الاقتصادي في كافة المجالات ، استضافت دولة الكويت ممثلة في الهيئة العامة للصناعة ، أعمال الاجتماع الاستثنائي السادس لوكلاء وزارات الصناعة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، حيث أكدت الكويت ضرورة تضافر الجهود الخليجية لضمان وضع أسس واضحة وآليات فعالة تعزز الصناعة الخليجية وتسهيل حركة انسيابية السلع والتبادل التجاري بين دول المجلس.

كما تعمل الكويت على تحديث الاستراتيجية الصناعية الوطنية 2035 ، بما يواكب استراتيجيتها الوطنية التنموية "كويت جديدة 2035"،حيث تستهدف الهيئة العامة للصناعة من خلال تحديث استراتيجيتها تقديم الكويت كوجهة جاذبة للاستثمارات الصناعية والصعود على مستوى المؤشرات الدولية عام 2035، بحيث تصبح ضمن أفضل 40 دولة على مؤشر الأداء الصناعي التنافسي وجاذبية البيئة الاستثمارية في مؤشر سهولة أداء الأعمال وزيادة مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات الصناعية التحويلية المحلية لتصل إلى ما نسبته 54 % من مجمل الاستثمارات الصناعية عام 2035.

ويضم العدد الجدد من "الصناعة والتنمية" لشهر مارس العديد من الأنشطة الصناعية والتقارير الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية ذات الصلة بالقطاع الصناعي. مع وجود الأبواب الثابتة : حصاد الهيئة وملف التقييس وتجارب شبابية حرة. وتجارب عالمية ناجحة.

وتستمر الهيئة العامة للصناعة في نهجها المستمر نحو تسهيل الإجراءات والعمل على تذليل كافة الصعوبات التي تواجه المستثمر وتقليص إجراءات الدورة المستندية بالشكل الذي يجعل من الكويت وجهة جاذبة للاستثمار في القطاع الصناعي.

{حفظ الله الكويت وأهلها من كل مكروه}

مع تحيات أسرة التحرير..

أماكن انتشارنا

الجهات الحكومية

- مجلس الأمة
- المجلس البلدي
- وزارة الصحة
- وزارة الأشغال العامة
- وزارة الإعلام
- وزارة الداخلية
- وزارة التربية
- الإدارة العامة للجمارك
- بلدية الكويت
- وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل
- وزارة التجارة والصناعة
- وزارة الخارجية
- وزارة الكهرباء والماء
- وزارة التعليم العالي
- الهيئة العامة للبيئة
- الهيئة العامة للشباب
- الهيئة العامة للرياضة
- الهيئة العامة للاستثمار
- هيئة أسواق المال
- الهيئة العامة للقوى العاملة
- الإدارة العامة للإطفاء
- الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- المؤسسة العامة للرعاية السكنية
- الإدارة العامة للجمارك
- المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
- معهد الكويت للأبحاث العلمية
- غرفة تجارة وصناعة الكويت
- ديوان المحاسبة
- الجهاز المركزي للمناقصات العامة
- سوق الكويت للأوراق المالية
- هيئة تشجيع الاستثمار المباشر
- هيئة النزاهه
- هيئة الغذاء والتغذية

القطاع الصناعي

- جميع المصانع المحلية

منظمات دولية وإقليمية

- هيئة التقييس لمجلس التعاون لدول الخليج العربي (GISO)
- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (ADSM)
- منظمة الاستشارات الصناعية
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)
- صندوق النقد العربي
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية
- المنظمة العربية للأقطار المصدرة للبترول (أوابك)
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

جمعيات النفع العام

- جمعية المهندسين
- جمعية المحامين
- جمعية الصحفيين
- اتحاد الشركات الاستثمارية
- اتحاد العقاريين في الكويت
- اتحاد المصارف
- جمعية العلاقات العامة
- الجمعية الاقتصادية الكويتية
- اتحاد الصناعات الكويتية
- جمعية المحاسبين والمراجعين

النوادي الصحية

- نادي فلكس
- نادي بلاتينيوم الصحي
- سيركت بلس

البنوك المحلية

- بنك الكويت الوطني
- بنك الخليج
- بنك برقان
- بنك بوبيان
- البنك التجاري
- بنك الكويت الدولي
- بنك الكويت الصناعي
- بيت التمويل الكويتي
- بنك وربة
- البنك الاهلي الكويتي
- البنك الأهلي المتحد

العيادات الصحية والمستشفيات

- مستوصف العائلة كلينيك للتخصصات الطبية
- مستشفى السلام
- مستشفى دار الشفاء
- عيادة أسنان
- مستشفى هادي
- مستشفى المواساة
- مستشفى الأمومة

السفارات

- دول مجلس التعاون الخليجي
- لبنان
- سوريا
- مصر
- فلسطين
- الأردن
- تركيا
- إيران
- جنوب افريقيا
- ماليزيا
- اليابان
- كوريا
- الصين
- تونس
- المغرب
- الجزائر
- كندا
- أستراليا
- فرنسا
- روسيا
- ألمانيا
- بريطانيا
- إسبانيا
- إيطاليا

شركات الاتصالات

- زين
- اوريدو
- فيفا
- هيئة الإتصالات

المجمعات التجارية

- مجمع أولمبيا
- مجمع 360
- مجمع الأفينيوز
- مجمع الفنار
- مجمع The Cube
- برج كيبكو
- مارينا مول
- مجمع البستان
- The Gate Mall
- مجمع الصالحية
- مجمع التجارية

الفنادق

- فندق الجميرا
- فندق السفير
- فندق هوليدي ان
- فندق الشيراتون
- فندق الفورسيزونز
- فندق الهيلتون

- مؤسسة البترول
- شركة نفط الكويت
- شركة البترول الوطنية
- شركة نفط الخليج
- شركة صناعة الكيماويات البترولية

الجمعيات التعاونية

- جمعية العديلية
- جمعية قرطبة
- جمعية كيفان
- جمعية الروضة وحولي
- جمعية الشويخ والشامية
- جمعية الضاحية والمنصورية
- جمعية اليرموك
- جمعية خيطان
- جمعية شرق
- جمعية مشرف
- جمعية الخالدية
- جمعية السرة
- جمعية الفيحاء
- جمعية النزهة
- جمعية القادسية

الجامعات

- الكلية الاسترالية ACK
- جامعة الخليج GUST
- جامعة الكويت (جميع الكليات)
- الجامعة الامريكية في الكويت AUK
- جامعة الشرق الأوسط الأمريكية AUM
- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

السيد / شملان حمود الجحيدلي
رئيس التحرير

علي عبدالله الجاسم
مدير التحرير

م. وليد خالد المجني
المنسق العام وعضو هيئة التحرير

هيئة التحرير

السيد / فهد حمود المطيري

السيد / سيف عبد الله الرميحي

السيدة / شريفة خليل اسود

السيدة / إيمان محمد البزاز

الصناعة والتنمية

مجلة دورية تهتم بقضايا الصناعة والتنمية تصدرها الهيئة العامة للصناعة وتوزع مجاناً دولة الكويت

دولة الكويت، ص.ب: 4690
الصفاة - الرمز البريدي: 13047
تلفون البدالة: 25302222
فاكس : 25302777
العلاقات العامة: 25302030
قسم الإعلام : 25302280

www.pai.gov.kw
e-mail: industry@ pai.gov.kw

@Social_Pai @PAI_KW

كافة الآراء والمقالات المنشورة تعبر عن رأي صاحبها وليس عن رأي الهيئة العامة للصناعة

تصميم وطباعة

داخل العدد

معالي وزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خليفة العجيل أطلق المرحلة الأولي من مشروع الرخصة الذكية

10

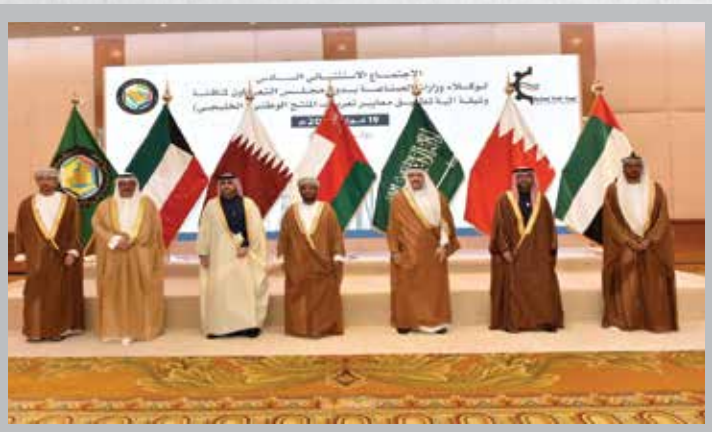

شملان الجحيدلي : وثيقة آلية تطبيق تعريف المنتج الوطني الخليجي حجر أساس لدعم الصناعة الوطنية الخليجية

16

الكويت استضافت اجتماعات اللجنة الخليجية للمختبرات ضمن إطار تعزيز التعاون الخليجي في مجال المختبرات

20

اللجنة العامة للمواصفات أقرت 210 مواصفة خليجية و 9 مشاريع لوائح فنية خليجية

22

الكويت استضافت اجتماعات اللجنة الخليجية التوجيهية للتعيين الـ 12

23

اجتماع اللجنة الدائمةلمكافحة الممارسات الضارة الـ 53

24

تحديث الاستراتيجية الصناعية الوطنية وتحويل الكويت كوجهة جاذبة للاستثمارات الصناعية

26

"هيئة الصناعة" : تشخيص واقع القطاع الصناعي للكويت من خلال تحليل بيانات المسح الصناعي

الهيئة العامة للصناعة
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

30

هيئة الصناعة
احتفلت بالأعياد الوطنية

32

"فيتش" أكدت تصنيف الكويت الائتماني عند "AA-" مع نظرة مستقبلية مستقرة

34

"جويك :إنشاء منصة للمشاريع الصناعية الخليجية (GIP)

40

المرأة الكويتية ..
تاريخ ريادي حافل بالإنجازات

50

مؤسس ديب سيك ليانغ وينفنغ ..
قلب موازين التكنولوجيا العالمية

56

شريكك في المذاق
Partner in Taste

خبز البروتين
صار وقته الحين

kfmkuwait
kuwaitflourmills.com

نرسم قواعد مستقبل الكويت

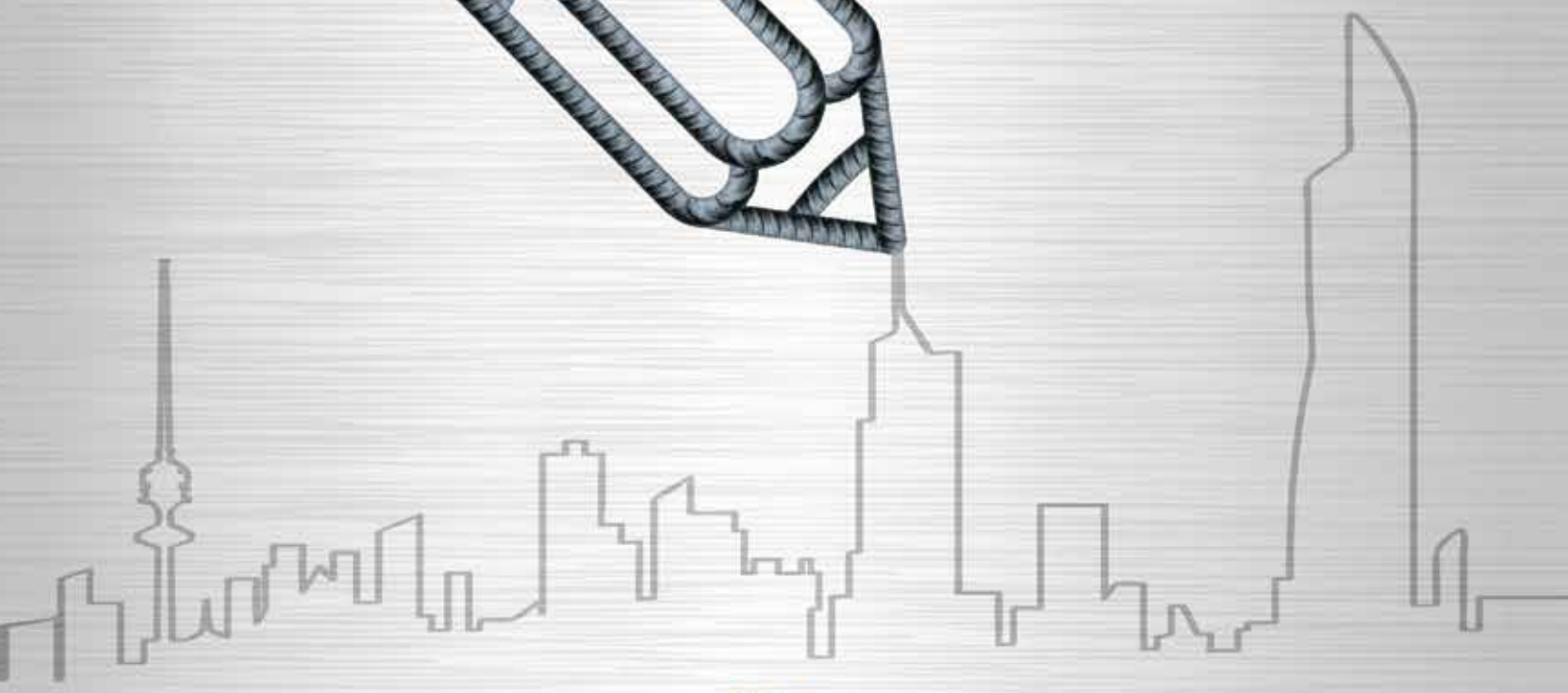

حديد الكويت KUWAIT STEEL

الشركة المتحدة لصناعة الحديد (ش.م.ك.م.)

United Steel Industrial Co. (K.S.C.C.)

Tel.: +965 2320 0000 - Fax: +965 2326 1283

E-mail: commercial@kwtsteel.com

Website: www.kwtsteel.com

ISO 9001:2015 ISO 14001:2015 OHSAS 18001:2007 ISO 6935-2

Certified by: All Governmental Organizations & Ministries in the State of Kuwait

بحضور وزراء الصحة والدولة لشؤون الاتصالات والدولة لشؤون البلدية

خليفة العجيل: إطلاق المرحلة الأولى من "الرخصة الذكية"

إعداد : على عبدالله جاسم

أعلن معالي وزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خليفة العجيل إطلاق المرحلة الأولى من الرخصة الذكية الموحدة ، حيث جاء الإعلان في إطار تعزيز مرونة بيئة الأعمال، وتبسيط الإجراءات الحكومية، وتحقيق التكامل الرقمي بين الجهات التنظيمية، وتمكين المستهلك من التعرف على سلامة المنشأة التجارية.

4 مراحل

وقال الوزير العجيل، أنه بدءاً من 23 فبراير 2025 ، يمكن للمنشأة التجارية المشمولة في المرحلة الأولى تقديم طلب دمج ومزامنة تواريخ صلاحية التراخيص الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة، وبلدية الكويت، وقوة الإطفاء العام، والهيئة العامة للقوى العاملة، والهيئة العامة للغذاء والتغذية عبر موقع وزارة التجارة والصناعة، وبعد الحصول على الرخصة الذكية، لن تكون هناك حاجة لعرض تراخيص الجهات الخمسة المذكورة في مقر المنشأة.

وقد تم إطلاق المرحلة الأولى من الرخصة الذكية بحضور وزراء التجارة والصناعة خليفة العجيل، والصحة د. أحمد العوضي، والدولة لشؤون الاتصالات، عمر العمر والدولة لشؤون البلدية عبداللطيف المشاري، حيث تم استعراض تفاصيل المشروع وأهميته في دعم التحول الرقمي وتحسين الخدمات الحكومية لقطاع الأعمال ، حيث كشف الوزراء في العرض الذي قدموه أن المشروع ينفذ عبر أربع مراحل، بحيث المرحلة الأولى تم إطلاقها اليوم وآخر مرحلة من المقرر تطبيقها بحلول 15 يونيو المقبل.

مراحل التطبيق

- **المرحلة الأولى** تم إطلاقها في 23 فبراير 2025م وهي متوفرة للأنشطة الخاضعة

لإشراف وزارة التجارة والصناعة، وبلدية الكويت، وقوة الإطفاء العام، والهيئة العامة للقوى العاملة، والهيئة العامة للغذاء والتغذية، والتي تضم على سبيل المثال التجارة العامة، وقطاعات التجزئة، والمطاعم.

• **المرحلة الثانية** : وتبدأ بحلول 15 أبريل الأنشطة الخاضعة لإشراف وزارة الإعلام، والهيئة العامة للاتصالات، والهيئة العامة للصناعة، والتي تضم على سبيل المثال الإنتاج الإعلامي، الإعلانات، البرمجيات والمصانع

• **المرحلة الثالثة** :وتبدأ بحلول 15 مايو الأنشطة الخاضعة لإشراف وزارة الصحة، ووزارة الداخلية، وهيئة أسواق المال تركز على قطاعات الخدمات الصحية، والتي تضم على سبيل المثال المستشفيات والصيدليات، وشركات الأمن، والاستثمار.

• **المرحلة الرابعة** :ويتم البدء فيها بحلول 15 يونيو الأنشطة الخاضعة لإشراف وزارة التربية، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي، ووزارة الشؤون الاجتماعية، والهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية.

نقلة نوعية

وتتيح الرخصة الذكية الموحدة لوزارة التجارة والصناعة أن تكون الجهة المختصة بإصدار الرخصة الذكية، مع ربط الجهات الحكومية الأخرى المعنية بالتراخيص تلقائياً، مما يسهم في تسريع عملية الموافقات والإجراءات التنظيمية، وهي قفزة عن الوضع الحالي، حيث كان على أصحاب الأعمال سابقًا استخراج تراخيص متعددة من جهات مختلفة، مما أدى إلى:

• تباين تواريخ انتهاء التراخيص وفقًا للجهة المصدرة.

• تعقيد إجراءات التجديد بسبب الحاجة

خليفة العجيل :

• استعراض تفاصيل المشروع وأهميته في دعم التحول الرقمي وتحسين الخدمات الحكومية لقطاع الأعمال

• تتيح الرخصة الذكية الموحدة لوزارة التجارة والصناعة أن تكون الجهة المختصة بإصدار الرخصة الذكية

لمتابعة كل جهة على حدة.

• إطالة زمن بدء المشاريع والتوسع التجاري بسبب متطلبات الجهات الرقابية المتعددة.

آلية العمل للتراخيص القائمة والجديدة

عند تقديم طلب الترخيص عبر المنصة الرقمية، يتم إرسال البيانات تلقائياً إلى الجهات المعنية لإجراء التدقيق اللازم وإصدار الموافقات المطلوبة دون الحاجة إلى معاملات ورقية منفصلة. وتوفر الرخصة رمزاً تعريفياً رقمياً (QR Code) يتيح للجهات الرقابية والمفتشين التحقق من تفاصيل الترخيص وصلاحيته في الوقت الفعلي. ويتم تحديث البيانات تلقائياً بين الجهات المختصة لضمان تدفق المعلومات بشكل دقيق وسريع.

خطوة استراتيجية

ووفق الوزير العجيل فإن "إطلاق المرحلة الأولى من الرخصة الذكية الموحدة يمثل خطوة استراتيجية نحو تطوير بيئة الأعمال في الكويت، إذ يسهم في تسريع إجراءات التراخيص، وتقليل الأعباء الإدارية على أصحاب المشاريع، وتعزيز الشفافية والكفاءة الحكومية.

وقال : أن الرخصة الرقمية الموحّدة تعالج واحدة من أكبر التحديات التي يواجهها قطاع الأعمال، وهي تباين صلاحيات التراخيص وتعدد الإجراءات، ومن خلال هذا النظام الرقمي الجديد، سيتمكن أصحاب الأعمال من إدارة تراخيصهم رقمياً، مما يعزز سهولة ممارسة الأعمال في الكويت.

الصحة العامة

ومن ناحيته، قال وزير الصحة د. أحمد العوضي: «تساهم المرحلة الأولى من الرخصة الذكية الموّحدة في تحسين إجراءات منح التراخيص ذات الصلة بالصحة العامة، لا سيما تلك المتعلقة بالرقابة الغذائية والتغذية، إذ يتم الربط المباشر مع الهيئة العامة للغذاء والتغذية لضمان استيفاء المنشآت التجارية للاشتراطات الصحية بفعالية أكبر، كما تعزز هذه الخطوة

الأولى من الرخصة الذكية الموحدة يمثل خطوة استراتيجية نحو تطوير بيئة الأعمال في الكويت

• - الرخصة الرقمية الموحّدة تعالج واحدة من أكبر التحديات التي يواجهها قطاع الأعمال

• - الرخصة الرقمية الموحّدة تعالج واحدة من أكبر التحديات التي يواجهها قطاع الأعمال

المهمة النظام الرقابي لعمليات التفتيش الصحية، مما يسهم في تعزيز سلامة الأغذية، وتطبيق أعلى معايير الجودة في السوق المحلي.

الحكومة الرقمية

وقال وزير الدولة لشؤون الاتصالات عمر العمر: إننا سعداء بإطلاق المرحلة الأولى من الرخصة الذكية الموحدة وهي خطوة رئيسية مهمة لرقمنة الخدمات الحكومية، إذ تعتمد على بنية تحتية رقمية متقدمة تربط الجهات الحكومية بأنظمة موحدة. وأضاف العمر أن المشروع يدعم توجه الدولة نحو الحكومة الرقمية ويعزز من كفاءة المعاملات الحكومية، مما يجعل بيئة الأعمال الكويتية أكثر كفاءة وسلاسة، كما يعكس المشروع التزام الحكومة بتسريع تبني الحلول التكنولوجية المتقدمة لدعم بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات

موافقات البلدية

من ناحيته، قال وزير الدولة لشؤون البلدية عبداللطيف المشاري : "تعزز الرخصة الذكية الموحدة في المرحلة الأولى التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة، مما يسهم في تحسين تطبيق الاشتراطات التنظيمية وتسهيل المعاملات التجارية، وهذا التكامل الرقمي يسمح بإنجاز موافقات البلدية بكفاءة أكبر، مما ينعكس إيجاباً على سرعة إطلاق المشاريع الجديدة واستدامة الأعمال. كما يسمح هذا الربط للبلدية بمراقبة الامتثال للمعايير العمرانية والبيئية بمرونة أكبر، مضيفاً: يأتي إطلاق المرحلة الأولى من الرخصة الذكية الموحدة في إطار التوجهات الاستراتيجية لدولة الكويت نحو التحول الرقمي، وتعزيز بيئة الأعمال، وهو استكمال لمبادرات سابقة أسهمت في تحسين الإجراءات وتقليل التعقيدات الإدارية.

ومن أبرز هذه المبادرات

1.تقديم مسوّدة قانون تمكين التجارة الرقمية، والتي تشمل أبرز بنودها:

- تمكين أصحاب الأعمال، وتنظيم التجارة الرقمية، وحماية المستهلك من أهم ركائز مسوّدة القانون.
- تنظّيم إعلانات المؤثرين بوسائل التواصل الاجتماعي بتوثيق العلاقة التجارية.
- تبنّي تقنية البلوك تشين والذكاء الاصطناعي والتقنيات المستقبلية لتجارة رقمية أكثر كفاءة.
- تمييز التقنيات المالية الكويتية بإتاحة خيارات دفع إلكترونية معتمدة من بنك الكويت المركزي.
- إلزام التجار بالالتزام باللغة العربية في شرح المنتج وإجراءات الشراء والدفع والتواصل في جميع مراحل التجارة الرقمية.

2 - «سهل أعمال»: التطبيق الحكومي الموحد للخدمات الرقمية لروّاد الأعمال

• أُطلق تطبيق «سهل أعمال» ليكون المنصة الرقمية المركزية للخدمات الحكومية الخاصة بقطاع الأعمال، مما سهّل على المستثمرين وأصحاب المشاريع الوصول إلى الخدمات الحكومية من مكان واحد.

• خلال عام 2024، تم إطلاق أكثر من 50 خدمة رقمية لوزارة التجارة، إضافة إلى 160 خدمة أخرى تقدمها 17 جهة حكومية، منها الهيئة العامة للقوى العاملة، الإدارة العامة للإطفاء، الهيئة العامة للصناعة، بلدية الكويت، وجهات تنظيمية أخرى.

• عزز التطبيق مفهوم التكامل الرقمي بين الجهات الحكومية، مما أدى إلى تحسين سرعة المعاملات وتقليل الحاجة إلى المراجعات الورقية.

3.توقيع عقد Apigee مع Google Cloud والذي يساهم في تعزيز ربط البيانات الحكومية

• في إطار تحقيق التكامل الرقمي الحكومي، تم توقيع عقد Apigee مع Google Cloud لتمكين التبادل الفوري للمعلومات بين الجهات الحكومية.

• ساهم هذا المشروع في تقليل الإجراءات الورقية واختصار زمن المعاملات من خلال توفير بنية تحتية رقمية متقدمة لربط الجهات التنظيمية.

• أدى هذا التطوير إلى تحسين تجربة المستخدم لأصحاب الأعمال والمستثمرين، مما جعل بيئة الأعمال أكثر كفاءة وسلاسة.

برئاسة وكيل التجارة ومدة عملها 6 أشهر مع جواز تمديدها لمدة مماثلة

وزير التجارة يصدر قراراً بتشكيل لجنة من 18 جهة حكومية لتنفيذ مشروع الرخصة الذكية

أصدر معالي وزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خليفة عبد الله العجيل قراراً يقضي بتشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ مشروع الرخصة الذكية برئاسة وكيل الوزارة زياد الناجم وعضوية 18 جهة ممثلة في اللجنة تتمثل في :

بلدية الكويت ووزارة التجارة والإطفاء والهيئة العامة للغذاء والتغذية والإعلام وهيئة الاتصالات والصحة والداخلية وهيئة أسواق المال والتربية والتعليم العالي والشؤون الاجتماعية والتطبيقي والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر والهيئة العامة للصناعة وممثل عن وحدة تنظيم التأمين.

ووفق القرار فإن اللجنة تختص بتنفيذ مشروع الرخصة الذكية والتنسيق بين الجهات المعنية لضمان تنفيذ مراحل المشروع ومتابعة تنفيذ المشروع وفقاً للخطة المعتمدة ومراجعة الأطر القانونية وإعداد المتطلبات التدريبية بالتعاون مع الشركة المنفذة لضمان الجاهزية التشغيلية للمشروع والتنسيق المستمر مع الجهات المعنية لضمان تحقيق التكامل بين مختلف الجهات ذات العلاقة ووضع الخطط التنفيذية والجدول الزمني لضمان سير العمل وفق المراحل المحددة.

كما تتولى اللجنة مراجعة الأطر القانونية واقتراح التعديلات التشريعية اللازمة لدعم تنفيذ المشروع وإعداد ورفع التقارير الدورية إلى وزير التجارة والصناعة.

ونص القرار الوزاري على قيام اللجنة بوضع النظام الذي تراه مناسباً لتنظيم أعمالها ويجوز لها في إطار تنفيذ مهامها الاستعانة بمن تراه ضرورياً من الخبراء أو الجهات المختصة لتحقيق أهدافها على أكمل وجه.

وأشار القرار أن عمل الفريق 6 أشهر من تاريخ صدور القرار ويجوز تمديدها لمدة مماثلة بناءً على طلب رئيس اللجنة عبر كتاب رسمي وذلك بعد موافقة الوزير ولا يستحق أعضاء اللجنة أية مكافآت مالية مقابل مشاركتهم .

- الهيئة العامة للصناعة ممثلة داخل اللجنة
- اللجنة تختص بتنسيق مشروع الرخصة الذكية والتنسيق بين الجهات المعنية لضمان تنفيذ مراحل المشروع
- متابعة تنفيذ المشروع وفق الخطة المعتمدة والأطر القانونية وإعداد المتطلبات التدريبية
- تحقيق التكامل بين مختلف الجهات ذات العلاقة ووضع الخطط التنفيذية والجدول الزمني
- عمل فريق اللجنة لمدة 6 أشهر من تاريخ صدور القرار ويجوز تمديدها

خلال الاجتماع الاستثنائي لوكلاء وزارات الصناعة بدول مجلس التعاون في الكويت

الجحيدلي : وثيقة آلية تطبيق تعريف المنتج الوطني الخليجي حجر أساس لدعم الصناعة الوطنية الخليجية وتعزيز تنافسيتها

إعداد : سيف عبدالله الرميحي

أكد مدير الهيئة العامة للصناعة بالتكليف، شملان الجحيدلي، أهمية الاجتماع الاستثنائي لوكلاء وزارات الصناعة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي عقد في الكويت في 19 فبراير 2025 ، حيث تم استعراض ومناقشة وثيقة آلية تطبيق معايير تعريف المنتج الوطني (الخليجي)، لكونها ركيزة أساسية لدعم التكامل الصناعي بين دول المجلس، وتشكّل حجر الأساس لدعم صناعاتنا الوطنية الخليجية وتعزيز تنافسيتها .

وأضاف الجحيدلي، في كلمة ألقاها بافتتاح أعمال الاجتماع الاستثنائي السادس لوكلاء وزارات الصناعة لدول «التعاون»، أن آلية تطبيق معايير تعريف المنتج الوطني (الخليجي) تمثّل واحدة من أكبر التحديات التي تواجه استكمال الاتحاد الجمركي الخليجي، كما تعد أيضاً من أبرز العقبات التي تواجه التجارة البينية بين دول المجلس.

وأشار إلى أن نجاح دول المجلس في تحقيق هذا الهدف، يتطلب تعاون وتضافر جهود الجميع لضمان وضع أسس واضحة وآليات فعالة تسهم في تعزيز الصناعة الخليجية، وتسهيل حركة انسيابية السلع والتبادل التجاري بينها.

وقال: نأمل أن تكون نقاشاتنا اليوم بناءة ومثمرة، وأن تسهم في وضع الأسس اللازمة لتطبيق هذه المعايير بما يحقق المصالح المشتركة لدول المجلس، مؤكدا أن الكويت ستواصل هذه المسيرة لتحقيق الأهداف المنشودة التي تخدم مسيرة التنمية الصناعية لها.

واختتم الجحيدلي: لا يسعني إلّا أن أخص بالشكر الأمانة العامة لدول المجلس ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية على جهودهم الكبيرة والمبذولة خلال الفترة الماضية، وعملهم الدؤوب ومبادراتهم البناءة التي كان لها الأثر الواضح في تمهيد الطريق لمعالجة التحديات التي تواجهنا في هذا الملف المهم وعلى تذليل المعوقات المتعلقة بتعريف المنتج الوطني.

وتولي الهيئة العامة للصناعة أهمية كبيرة في تعزيز وتنافسية المنتج الوطني في العديد من الأسواق الخليجية والعالمية من خلال تطبيق المعايير الكفيلة لتحسين أداء المنتجات المحلية في مختلف القطاعات .

شملان الجحيدلي :

- تعريف المنتج الوطني الخليجي من أكبر التحديات التي تواجه استكمال الاتحاد الجمركي الخليجي والتجارة البينية الخليجية

- وضع أسس واضحة وآليات فعالة تسهم في تعزيز الصناعة الخليجية وتسهيل حركة انسيابية السلع والتبادل التجاري

دور متميز

ومن جانبه، أشاد الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والتنموية، خالد السنيدي، في كلمة مماثلة، بالدور البارز الذي تقوم به الكويت خلال رئاستها للدورة الحالية في دفع مسيرة العمل الخليجي المشترك وتعزيز التعاون الاقتصادي والصناعي بين الدول الأعضاء، معربا عن شكره لدولة قطر على رئاستها أعمال الدورة السابقة وللأمانة العامة على إعداد جدول أعمال هذا الاجتماع.

وأضاف السنيدي أن جدول أعمال الاجتماع الحالي يأتي استكمالا للجهود السابقة لمتابعة قرارات لجنة التعاون الصناعي، موضحا أن مناقشة وثيقة آلية تطبيق معايير تعريف المنتج الوطني "الخليجي" تُعد خطوة جوهرية نحو دعم الصناعات الوطنية الخليجية وتعزيز تنافسيتها. وأعرب عن تطلعاته لهذا الاجتماع بالوصول إلى نتائج تعزّز مسيرة العمل الخليجي المشترك وتحقق الأهداف المنشودة.

وأشاد السنيدي بجهود الأعضاء التي يبذلونها من أجل تعزيز التعاون والتكامل الخليجي المشترك في مجال القطاع الصناعي. وتطلّع للوصول إلى نتائج تعزز مسيرة العمل الخليجي المشترك وتحقيق الأهداف المنشودة

خالد السنيدي:

- **تعزّيز مسيرة العمل الخليجي المشترك وتحقق الأهداف المنشودة**
- **خطوة جوهرية نحو دعم الصناعات الوطنية الخليجية وتعزيز تنافسيتها**
- **نتطلّع للوصول إلى نتائج تعزز مسيرة العمل الخليجي المشترك وتحقيق الأهداف المنشودة.**
- **الوصول إلى نتائج تعزّز مسيرة العمل الخليجي المشترك**

بالإضافة إلى خدمات أخرى تستهدف تشجيع الصناعة الكويتية

هيئة الصناعة : تنمية الصادرات وتوفير فرص الاستثمار الصناعي

انطلاقا من الهدف المنصوص عليه في قانون الصناعة رقم 6 لسنة 1965 وهو تشجيع الصناعة الكويتية فقد اجتهدت الهيئة العامة للصناعة بمختلف قطاعاتها بتقديم مختلف الخدمات التي تصب في خدمة المستثمر الصناعي بمجملها ومنها :

- تسهيل الإجراءات الخاصة بالمعاملات الصناعية بإنشاء مركز الخدمة المتكاملة .
- توفير فرص الاستثمار الصناعي .
- تنمية الصادرات الصناعية الكويتية .
- إنشاء ومتابعة المشاريع الصناعية والذي تخدم تطوير الصناعة بالكويت .
- الإعفاءات الجمركية على الواردات والصادرات الصناعية .
- إدارة المناطق الصناعية في الدولة وتقديم الدعم المادي والمعنوي للمستثمرين الصناعيين .
- المشاركة في المعارض الخاصة بالمنتجات الصناعية ودعم المستثمر الصناعي المشارك بها .
- توفير قاعدة بيانات ضخمة عن كل منشأة صناعية داخل وخارج الكويت .
- تحويل المعاملات الصناعية من يدوية إلى إلكترونية وذلك لتسريع العمل الإداري .

وذلك بجانب الكثير من الخدمات الإدارية والتنظيمية التي تصب بالنهاية في خدمة المستثمر الصناعي لتطوير وتشجيع العمل الصناعي في دولة الكويت وتعزيز تنافسيتها .

ممثلة في الهيئة العامة للصناعة وضمن إطار تعزيز التعاون الخليجي في مجال المختبرات

الكويت استضافت اجتماعات اللجنة الخليجية للمختبرات

استضافت الكويت ، ممثلة في الهيئة العامة للصناعة ، اجتماع اللجنة الخليجية للمختبرات في الفترة من 23 إلى 24 فبراير 2025 ، ضمن إطار جهود اللجنة لتعزيز التكامل والتعاون الخليجي في مجال المختبرات.

وتعد اللجنة الخليجية للمختبرات شبكة مفتوحة للمختبرات والشركات المساندة لها والعاملة في الدول الأعضاء بهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد تم إقرار إنشاء اللجنة بمبادرة من هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، كما أنها نابعة من رؤية استراتيجية تضع المختبرات في صلب اهتماماتها وذلك بالنظر للدور المحوري الذي تلعبه هذه المختبرات في تطوير البنية التحتية الخليجية للجودة.

ومن بين أهداف اللجنة : تمثيل الاهتمامات المهنية والتجارية للمختبرات على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي،العمل على تبادل الآراء محلياً وإقليمياً ودولياً فيما يختص بالموضوعات ذات الاهتمام المشترك (إدارة المختبرات وتوكيد الجودة في المختبرات، اختبارات الكفاءة...)،تشجيع المختبرات بالدول الأعضاء للحصول على الاعتماد من مركز الاعتماد الخليجي (GAC)،التعريف بالمختبرات محلياً وإقليمياً ودولياً مع إبراز دورها في مجال التجارة الدولية والمشاركة في إعداد ومراجعة المواصفات القياسية المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة

تسليم الملف الخاص بالشركات بقسم تقييم الجدوي في "الهيئة"

هيئة الصناعة أضافت بيانات لتسجيل المكاتب الاستشارية الخاصة بدراسات الجدوى

أضافت الهيئة العامة للصناعة شروطاً لتسجيل المكاتب الاستشارية الخاصة بإعداد الدراسات، موضحة،في بيان لها، أنه إلحاقاً للإعلان الخاص بحصر وتسجيل المكاتب الاستشارية الخاصة بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ، يرجى تقديم كتاب الهيئة لإبداء الرغبة بالتسجيل وإرفاق البيانات التالية:

- كشف من الشؤون الاجتماعية والعمل بالمفوضين بالتوقيع على المعاملات الخاصة بالطلبات مع المسميات الوظيفية التابعة للمكتب الاستشاري.
- تقديم صورة التراخيص.
- تقديم عقد التأسيس في حال الشركات
- تقديم صورة البطاقة المدنية لأصحاب المكاتب والموظفين التابعين للمكتب
- تقديم نبذة عن المكتب الاستشاري والسيرة الذاتية للعاملين فيه
- أن يتوافر لدى المكتب خبرات فنية وعاملين مقيدين على المكتب وذلك لعدد 3 موظفين على الأقل في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية ويحملون مؤهلات علمية متخصصة في الهندسة والتسويق واقتصاد ومحاسبة.
- تقديم الشهادات الدراسية وشهادات الخبرات لأصحاب المكاتب الاستشارية والموظفين التابعين للمكتب
- عناوين المراسلات الخاصة بالمكتب (أرقام الهواتف- الفاكس- البريد الالكتروني- صندوق البريد)

وبينت الهيئة أنه يتم تسليم واستكمال هذه البيانات في ملف كنسخة ورقية في مبنى الهيئة العامة للصناعة، قسم تقييم الجدوى وذلك خلال الفترة من 9 إلى 20 مارس 2025.

في اجتماعها الـ 44 والذي استضافته الكويت ممثلة في هيئة الصناعة

اللجنة العامة للمواصفات أقرت 210 مواصفة خليجية وعدد 9 مشاريع لوائح فنية خليجية

إقرار 18 مشروع ترجمة لمواصفات قياسية ولوائح فنية خليجية و10 تعديلات فنية

استضافت الكويت ممثلة في الهيئة العامة للصناعة اجتماع اللجنة العامة للمواصفات في الفترة من 17 إلى 19 فبراير 2025 ، حيث أقرت اللجنة في اجتماعها الـ 44 ، عدد 210 مواصفات خليجية وعدد 9 مشاريع لوائح فنية خليجية ، كما أقرت 18 مشروع ترجمة لمواصفات قياسية ولوائح فنية خليجية و10 تعديلات فنية ، كما ناقشت اللجنة عدداً من المواضيع المدرجة في جدول أعمال الاجتماع

وقد شارك وفد اللجنة العامة للمواصفات الاحتفال بالأعياد الوطنية التي نظمتها الهيئة العامة للصناعة.

وتضم اللجنة العامة للمواصفات في عضويتها مدراء المواصفات بهيئات التقييس الوطنية ويتولى رئاسة اللجنة مدير المواصفات بدولة الرئاسة من الدول الأعضاء وتتولى هيئة التقييس أمانة اللجنة.

ومن مهام اللجنة العامة للمواصفات: الإشراف على أنشطة اللجان الفنية للمواصفات،إقرار مشاريع المواصفات القياسية الخليجية ورفعها للاعتماد من المجلس الفني،إقرار مشاريع اللوائح الفنية الخليجية ورفعها للاعتماد من المجلس الفني واللجنة الوزارية لشؤون التقييس،إقرار الخطط السنوية للجان الفنية الخليجية للمواصفات وكذلك اللجان الفرعية وفرق العمل المنبثقة عنها ورفعها للمجلس الفني للاعتماد،متابعة تنفيذ الخطط السنوية من قبل اللجان الفنية الخليجية للمواصفات وكذلك اللجان الفرعية وفرق العمل المنبثقة عنها من خلال تقارير سير عمل اللجان الفنية الخليجية للمواصفات، وتقديم الحلول للعقبات التي قد تعترض تنفيذها.

ناقشت أبرز المستجدات المتعلقة بالتعيين في دول مجلس التعاون الخليجي

الكويت استضافت الاجتماع الثاني عشر للجنة الخليجية التوجيهية للتعيين

مناقشة سبل تعزيز التعاون بين دول المجلس مما يخدم أهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية

استضافت دولة الكويت ممثلة في الهيئة العامة للصناعة اجتماع اللجنة الخليجية التوجيهية للتعيين الثاني عشر

، حيث ناقش الاجتماع الذي ترأسه مدير إدارة شؤون الاعتماد ناصر اللميع أبرز المستجدات المتعلقة بالتعيين في دول مجلس التعاون الخليجي ، بالإضافة إلى مجموعة مواضيع هامة مدرجة على جدول الأعمال.

وتناول أعضاء اللجنة سبل تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في هذا المجال الحيوي، بما يخدم أهداف التنمية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأعرب المشاركون في الاجتماع عن شكرهم وتقديرهم للهيئة العامة للصناعة ولرئيسها على حسن الاستضافة وكرم الضيافة ، مشيدين بالجهود المبذولة من قبل دولة الكويت لدعم وتعزيز العمل الخليجي المشترك في كافة المجالات.

بهدف حماية الصناعة الخليجية وتعزيز التجارة لصالح دول مجلس التعاون الخليجي

الكويت استضافت اجتماع اللجنة الدائمة لمكافحة الممارسات الضارة الـ 53

عقدت اللجنة الدائمة لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية لدول الخليج العربية اجتماعها الـ53 في مقر الهيئة العامة للصناعة بهدف حماية الصناعة الخليجية وتعزيز التجارة لصالح دول مجلس التعاون الخليجي

تنمية الاقتصاد

وأكد ممثل دولة الكويت مدير إدارة التنمية والدعم الصناعي بالهيئة العامة للصناعة المهندس أحمد الدعيج في كلمته خلال افتتاح الاجتماع على الدور الذي تقوم به اللجنة في تنمية الاقتصاد الخليجي من خلال تنفيذ القانون الموحد لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية.

وقال الدعيج إن حماية الصناعة الخليجية من الإغراق تعد من الأولويات الأساسية للجنة مشيرا إلى أن تنفيذ القوانين والإجراءات الموحدة بين دول مجلس التعاون تعزز من قدرة المصانع المحلية على التوسع والمنافسة في الأسواق العالمية.

وأضاف أن التنسيق المستمر بين الجهات المعنية في دول المجلس يساهم في تعزيز منظومة التجارة العادلة ودعم الاستثمارات الصناعية

اللجنة تشرف على تطبيق القانون الموحد لمكافحة الممارسات الضارة

العمل الخليجي المشترك

من جانبه أكد المدير العام لمكتب الأمانة الفنية فيصل المهيدب في كلمة مماثلة أهمية الموضوعات المعروضة أمام اللجنة والتي تحتوي على العديد من المواضيع التي تهم الصناعة الخليجية والعمل الخليجي المشترك.

وأضاف المهيدب أن الاجتماع يستعرض ويناقش التقارير المقدمة من قبل مكتب الأمانة الفنية فيما يتعلق بمستجدات شكاوى الاغراق والتحقيقات الجارية ومتابعة التدابير بالإضافة إلى عدد من المواضيع الأخرى ذات العلاقة.

التجارة العادلة

يذكر أن اللجنة الدائمة لمكافحة الممارسات الضارة تعمل على وضع السياسات والإجراءات التي تضمن حماية الأسواق الخليجية من الإغراق والدعم غير المشروع بما يعزز بيئة الاستثمار والتجارة العادلة في المنطقة.

وتقوم اللجنة بالاشراف على تطبيق القانون الموحد لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية وذلك لحماية الصناعة الخليجية علاوة على متابعة التدابير والقضايا العكسية. واستعراض العديد من الموضوعات التي تساهم في دعم مسيرة العمل الخليجي المشترك.

م. أحمد الدعيج:

- حماية الصناعة الخليجية من الإغراق تعد من الأولويات الأساسية للجنة
- تنفيذ القوانين والإجراءات الموحدة بين دول مجلس التعاون
- التنسيق المستمر بين الجهات المعنية في دول المجلس يسهم في تعزيز منظومة التجارة العادلة

فيصل المهيدب:

- وضع السياسات والإجراءات التي تضمن حماية الأسواق الخليجية من الإغراق
- الاجتماع ناقش التقارير الفنية المتعلقة بمستجدات شكاوى الاغراق والتحقيقات الجارية

تستهدف الصعود بمستوى المؤشرات الدولية 2035

تحديث الاستراتيجية الصناعية الوطنية وتحويل الكويت كوجهة جاذبة للاستثمارات الصناعية

تسعى الهيئة العامة الصناعة في إستراتيجيتها الجديدة إلى تقديم الكويت كوجهة جاذبة للاستثمارات الصناعية والصعود على مستوى المؤشرات الدولية عام 2035، بحيث تصبح الكويت ضمن أفضل 40 دولة على مؤشر الأداء الصناعي التنافسي وجاذبية البيئة الاستثمارية في مؤشر سهولة أداء الأعمال وزيادة مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات الصناعية التحويلية المحلية لتصل إلى ما نسبته 54% من مجمل الاستثمارات الصناعية عام 2035، وهو ما تقدر قيمته 6.1 مليارات دينار

وتستهدف الهيئة العامة للصناعة تحديث الإستراتيجية الصناعية الوطنية للكويت 2035، حيث أنجزت خطتها لحشد الجهات الحكومية ذات الصلة بشأن البدء في تنفيذ لتكون مشروعاً تنموياً متكاملاً ،كما تخطط إلى زيادة توظيف العمالة الوطنية في قطاع الصناعات التحويلية، بحيث يكون عدد الكويتيين في الصناعات التحويلية بحدود 33 ألفا قبل نهاية عام 2035، والتي تقدر بنسبة 15% من القوى العاملة الكلية القطاع

10 اتجاهات لأهداف الإستراتيجية

1- زيادة القيمة المضافة للصناعة التحويلية بهدف تحقيق 5.25 مليارات دينار كقيمة مضافة من الصناعات التحويلية قبل نهاية عام 2035 بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 5%

2- تنويع قطاع الصناعة التحويلية بعيداً عن الصناعات القائمة على الهيدروكربونات، إذ تسعى هيئة الصناعة إلى تحقيق تحسن نسبي في القطاعات غير الهيدروكربونية بنسبة 8.7%، وهو ما يعادل زيادة متوقعة في قطاعات التنويع الصناعي قيمته مليار دينار.

3- زيادة الصادرات الصناعية غير الهيدروكربونية لتحقيق معدل نمو سنوي للصادرات الصناعية قيمته 4.5% قبل نهاية عام 2035.

4- زيادة مشاركة القطاع الخاص في قطاع الصناعة التحويلية، إذ تسعى هيئة الصناعة لتحقيق نسبة مساهمة من القطاع الخاص في الاستثمارات الصناعية تبلغ 54% من مجمل الاستثمارات الصناعية عام 2035، ما قيمته 6.1 مليارات دينار.

5- زيادة مشاركة القوى العاملة الكويتية في قطاع الصناعة التحويلية لتصل نسبتها 15% من القوى العاملة الكلية في الصناعات التحويلية، بحيث يكون قوام الكويتيين العاملين في الصناعات التحويلية 33 ألفا قبل نهاية عام 2035.

6- تحسين القيمة المضافة لكل عامل بحيث تصل الإنتاجية الصناعية قبل نهاية عام 2035 إلى 23864 دينارا لكل عامل وهي زيادة نسبتها 35.7%.

7- تشجيع الانتقال إلى الصناعة التحويلية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا بحيث تكون نسبة القوى العاملة العالية المهارة عام 2035 هي 35% من القوى العاملة الكلية

8- تسريع تحول شركات الصناعة التحويلية لاستخدام تطبيقات وأدوات الثورة الصناعية الرابعة حتى تكون المصانع الكويتية لديها جهوزية للتصنيع الذكي من المستوى الثاني وفقاً لمؤشر SIRI قبل نهاية عام 2030.

9 - تقليل التأثير السلبي لقطاع الصناعة التحويلية على البيئة، وصولاً بأن يصل ما نسبته 75% من المصانع الكويتية لديها مقومات تبني مبادئ الاقتصاد الدائري وتنتج منتجات قابلة للتدوير في عام 2035.

10 - تقديم الكويت كوجهة جاذبة للاستثمارات الصناعية والصعود على مستوى المؤشرات الدولية عام 2035، بحيث تصبح دولة الكويت ضمن أفضل 40 دولة على مؤشر الأداء الصناعي التنافسي وجاذبية البيئة الاستثمارية في مؤشر سهولة أداء الأعمال.

- **زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات الصناعية التحويلية المحلية لتصل إلى ما نسبته 54٪**
- **تحديث الاستراتيجية يؤدي لزيادة العمالة الوطنية في الصناعات التحويلية عند 33 ألفا قبل نهاية عام 2035**
- **تحسين القيمة المضافة لكل عامل بحيث تصل الإنتاجية الصناعية قبل نهاية عام 2035 إلى 23864 دينارا لكل عامل وهي زيادة نسبتها 35.7٪**
- **تقليل التأثير السلبي لقطاع الصناعة التحويلية على البيئة**
- **تقديم الكويت كوجهة جاذبة للاستثمار**

8 بـــرامـــج

تشير الدراسة إلي أن الهيئة العامة للصناعة صمَّمت 8 برامج لتحقيق أهداف إستراتيجيتها الصناعية وهي:

1- تطوير العمليات الحكومية
2- دعم الاستثمار الصناعي
3- تعزيز الاستدامة الصناعية
4- زيادة تنافسية المنتج الكويتي
5- تطوير البنية التحتية للصناعة
6- تفعيل التقنيات الصناعية
7- جذب القوى العاملة الماهرة
8- تنمية القطاعات ذات الأولوية

القطاعات المختارة إستراتيجياً

سيتم اختيار القطاعات الفرعية بناء على المزايا التنافسية للتصنيع في الكويت، وإمكانات حجم السوق المحلي والتصدير، وإمكانات النمو المستقبلية والبصمة البيئية ومستوى الإنتاجية والمرونة أو التمكين الاستراتيجي للقطاعات الأخرى. وسيتم اختيار منتجات ذات أولوية بالدعم والتصنيع وفق منهجية اختيار المنتجات ليس فقط على أساس إمكانات الربح الفوري ولكن أيضا مدى تعقيدها ومواءمتها مع قدرات الكويت وأهميتها الإستراتيجية

- تطوير العمليات الحكومية ودعم الاستثمار الصناعي
- تعزيز الاستدامة الصناعية وزيادة تنافسية المنتج الكويتي
- تطوير البنية التحتية للصناعة وتفعيل التقنيات الصناعية
- جذب القوى العاملة الماهرة وتنمية القطاعات ذات الأولوية
- اختيار القطاعات الفرعية بناء على المزايا التنافسية للتصنيع في الكويت
- اختيار منتجات ذات أولوية بالدعم والتصنيع وفق منهجية اختيار المنتجات

نرسم قواعد مستقبل الكويت

KUWAIT STEEL حديد الكويت

الشركة المتحدة لصناعة الحديد (ش.م.ك.م.)

United Steel Industrial Co. (K.S.C.C.)

Tel.: +965 2320 0000 - Fax: +965 2326 1283
E-mail: commercial@kwtsteel.com
Website: www.kwtsteel.com

ISO 9001:2015 ISO 14001:2015 OHSAS 18001:2007 ISO 6935-2

Certified by:
All Governmental Organizations & Ministries in the State of Kuwait

من خلال تحليل بيانات المسح الصناعي

"هيئة الصناعة" : تشخيص واقع القطاع الصناعي للكويت

بـدأت الهيئـة العامـة للصناعـة خطـوات فعليـة نحـو تشـخيص الوضـع الحالـي للصناعـة المحليـة، والتعـرف علـى المعوقـات والمشـاكل التـي تواجهـه، عبـر طـرح مشـروع واقـع القطـاع الصناعـي لدولـة الكويـت، واختيـار مكتـب استشـاري لتحليـل بيانـات المسـح الصناعـي.

وسـيمكن التحليـل الهيئـة مـن دراسـة احتياجـات القطـاع الصناعـي، وتوفيـر كل الإمكانـات اللازمـة والكفيلـة بتعزيـزه، كذلـك المسـاهمة بإعـداد الدراسـات والبحـوث الاقتصاديـة حـول المشـروعات التـي يمكـن إنشـاؤها فـي البـلاد، وفقـاً لاحتياجـات السـوق الداخلـي، وإمكانـات التسـويق الخارجـي.

وعلـى صعيـد متصـل، أعـادت الهيئـة العامـة للصناعـة طـرح الممارسـة رقـم 25-2024 بشـأن مشـروع واقـع القطـاع الصناعـي لدولـة الكويـت، ومكتـب استشـاري لتحليـل بيانـات المسـح الصناعـي.

وسـتدرس "الهيئـة" مسـتقبل الصناعـة عبـر تحليـل المؤشـرات الحقيقيـة للقطـاع الصناعـي بصفـة عامـة، لاسـيما أنهـا تجـري المسـح الصناعـي للـبلاد بصفـة دوريـة وعنـد الحاجـة لذلـك، بالتعـاون مـع الجهـات المعنيـة بالدولـة

وتسـتهدف الهيئـة مـن هـذا المشـروع إرشـاد المسـتثمرين لفـرص الاسـتثمار المتاحـة، وإمكانيـة إقامـة الصناعـات المختلفـة التـي تحتـاج إليهـا الـبلاد والعوامـل المؤثـرة فيهـا. وكانـت الهيئـة أنـذرت فـي السـابق منشـآت صناعيـة، لـم تلتـزم بالمسـح الصناعـي واسـتكمال بياناتهـا الـواردة بالمسـح الميدانـي، حيـث أصـدرت قـرارات بتوقيـع جـزاءات إداريـة عليهـا وفقـاً للقوانيـن الصناعيـة.

قدمت الشكر لمراكز الإطفاء علي جهودها المبذولة للسيطرة علي الحريق

"هيئة الصناعة" قدمت الدعم والمساندة للسيطرة على حريق في صبحان

قدمت الهيئة العامة للصناعة الدعم والمساندة للسيطرة على حريق اندلع في منطقة صبحان الصناعية في 17 فبراير 2025 ، حيث تواجد مدير عام الهيئة العامة للصناعة بالتكليف شملان حمود الجحيدلي في موقع الحادث وتم تقديم الإسناد والدعم لقوة الإطفاء العام.

قدمت الهيئة الشكر لمراكز الإطفاء على جهودها المبذولة للسيطرة على حريق القسيمة الصناعية التي تقع على مساحة ألفى متر مربع وسرعة الاستجابة لها.

وقالت قوة الإطفاء إن مركزي صبحان ومشرف سيطرا على الحريق ، مشيرة إلى أن رجال الفرقتين قاموا بمكافحة الحريق والسيطرة عليه. ولم يسفر الحادث عن أي إصابات تذكر.

هيئة الصناعة احتفلت بالأعياد الوطنية

احتفلت الهيئة العامة للصناعة بالأعياد الوطنية بمشاركة وحضور مدير عام الهيئة العامة للصناعة بالتكليف شملان حمود الجحيدلي وقيادات وموظفي الهيئة العامة للصناعة ، بالإضافة إلى مشاركة فعالة من قبل طلاب مدير ومعلمي وطلاب مدرسة الإمام الشافعي والذين أثرى تواجدهم الاحتفالية.

وبهذه المناسبة ، أشار مدير إدارة العلاقات العامة والإعلام بالتكليف على عبدالله جاسم أن الهيئة تحرص على الاحتفال بتلك المناسبة سنوياً على الاحتفال بتلك المناسبة السعيدة التي تجمع بين عيدي الاستقلال والتحرير لما تجسده من معاني التضحية والانتماء لوطننا الحبيب الكويت وما تعكسه من أهمية كبيرة في نفوس المواطنين والمقيمين على أرض الوطن.

وفي نهاية الاحتفالية ، حرصت إدارة العلاقات العامة والإعلام على تقديم الهدايا ودروع تكريم للمشاركين في الاحتفالية.

"فيتش" أكدت تصنيف الكويت الائتماني عند "AA-" مع نظرة مستقبلية مستقرة

أكـدت وكالـة التصنيـف الائتمانـي العالميـة "فيتـش" تصنيـف دولـة الكويـت عنـد درجـة "AA-" مـع نظـرة مسـتقبلية مسـتقرة، حيـث تتمثـل نقـاط القـوة الائتمانيـة للدولـة فـي وضعهـا المالـي القـوي والاحتياطيـات الخارجيـة.

جاء ذلـك فـي بيان صحافي لبنـك الكويـت المركـزي سلط فيه الضوء على أبرز مضامين بيان الوكالـة فـي شـأن التصنيـف الائتمانـي السيادي لدولـة الكويـت الصـادر أمس الجمعة.

وجـاء التصنيـف الحالـي مدعومـا بمتانـة الأوضـاع الماليـة المحليـة وقـوة الميـزان الخارجـي علـى نحـو استثنائي، فـي حيـن جـاء التصنيـف مفيـدًا ببعـض العوامـل منهـا الاعتمـاد الكبيـر علـى القطـاع النفطـي وضخامـة حجـم القطـاع العـام الـذي قـد يشـكل مصـدرا للضغـوط الماليـة علـى المـدى الطويـل.

وأشـارت الوكالـة، إلـى أنـه بالرغـم مـن ظهـور بـوادر بعـض التقـدم المحـرز فـي مسـار الإصلاحـات، إلا أن التوقعـات مرهونـة بتحقيـق إصلاحـات ماليـة ملموسـة لمعالجـة التحديـات طويلـة الأجـل واصـدار التشـريعات الخاصـة بالديـن العـام وتحسـين مرونـة تمويـل الماليـة العامـة.

وعلـى جانـب الموازيـن الخارجيـة، ذكـرت الوكالـة، أن دولـة الكويـت مـا تـزال الأقـوى مـن حيـث تلـك الموازيـن مقارنـة بكافـة الـدول التـي تصنفهـا الوكالـة، وأنـه مـن المتوقـع أن يرتفـع صافـي الأصـول الأجنبيـة السـيادية إلـى نحـو 601% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي فـي عـام 2025 مقارنـة بنحـو 582% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي فـي 2024 عـام

أما من حيث تنفيذ الإصلاحات، فقد أوضحت الوكالة أن الحكومة قد بدأت بمجموعة من الإصلاحات التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وتحسين كفاءة الحكومة وترشيد الإنفاق مع وضع حد أقصى للإنفاق عند نحو 24.5 مليار دينار كويتي أي ما يمثل 51% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تم فرض ضريبة الحد الأدنى المحلي التكميلي بنسبة 15% على الشركات متعددة الجنسيات، اعتبارا من مطلع يناير 2025، بما يتماشى مع متطلبات الركيزة الثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكذلك، فإن هناك خطط الإدخال الضريبة الانتقائية في السنة المالية 25/2026.

وذكرت الوكالة، أن الحكومة تهدف إلى تمرير قانون السيولة / الدين العام، الذي من شأنه أن يوفر التمويل اللازم، بعد انتهاء قانون الدين العام السابق في عام 2017، ومن المتوقع أن يتم تمرير قانون السيولة في السنة المالية القادمة 25/2026، مضيفة أنه حتى في حال عدم تمرير قانون السيولة، ستظل الحكومة قادرة على تلبية التزاماتها التمويلية في السنوات القادمة في ظل المصدات المالية المتاحة.

وعلى صعيد تطورات أوضاع الموازنة العامة، توقعت الوكالة، تراجع وضع الموازنة في السنة المالية 2025/2026 وذلك على الرغم من جهود ترشيد الإنفاق العام، حيث قدرت الإنفاق العام بنحو 24.5 مليار دينار كويتي دون تغيير عن السنة المالية السابقة، مع تعويض زيادات الأجور عن

- **التصنيف الحالي مدعوما بمتانة الأوضاع المالية المحلية وقوة الميزان الخارجي على نحو استثنائي.**
- **الكويت ما تزال الأقوى من حيث تلك الموازين مقارنة بكافة الدول التي تصنفها الوكالة**
- **إصلاحات مالية ملموسة لمعالجة التحديات طويلة الأجل واصدار التشريعات الخاصة بالدين العام**
- **التوقعات مرهونة بتحقيق إصلاحات مالية ملموسة لمعالجة التحديات طويلة الأجل**
- **توقعات بارتفاع صافي الأصول الأجنبية السيادية إلى نحو 601٪ من الناتج المحلي الإجمالي.**

طريق خفض الدعوم والنفقات الرأسمالية والنفقات الأخرى.

ومن المتوقع أن تستمر الإيرادات العامة في الانخفاض مدفوعة بتراجع الإيرادات النفطية بسبب تمديد اتفاقية "أوبك" لغاية الربع الثاني من عام 2025.

وألمحت الوكالة، إلى أن هناك استمرارا في الاعتماد على أصول صندوق الاحتياطي العام لتغطية عجز ميزانيتها وتلبية الاستحقاقات المحلية خلال السنة المالية 2024/2025، كما تفترض الوكالة أن تستأنف الحكومة الاقتراض العام خلال السنة المالية 25/2026، مع تمويل نحو 30% من العجز عن طريق إصدار أدوات الدين.

وفي ما يتصل بنسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، أكدت الوكالة، أن النسبة لا تزال منخفضة عند نحو 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2024/2025 وبافتراض إقرار قانون السيولة في السنة المالية 2025/2026، ومع العجز المتوقع للمالية العامة وانخفاض أسعار النفط العالمية، تتوقع الوكالة ارتفاع نسبة الدين الحكومي إلى نحو 6% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2025/2026 ونحو 9.2% في السنة المالية 2026/2027، على الرغم من استحقاق سندات دولية بقيمة 4.5 مليار دولار أميركي في شهر مارس 2027.

وتابعت، أنه رغم ذلك من المتوقع أن تظل مستويات الدين أقل بكثير من الوسيط الحسابي للدول التي لديها ذات التصنيف السيادي والبالغ نحو 51% من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام 2026.

وأفادت الوكالة بأن تأثير الصراع في الشرق الأوسط وتعطيل حركة الشحن في البحر الأحمر محدود على دولة الكويت، ومع ذلك، فإن الاعتماد على النفط يؤثر على التصنيف السيادي، وتبقى نتائج الميزانية العامة شديدة الحساسية للتغيرات في أسعار ومستويات إنتاج النفط

وعلى صعيد معايير الحوكمة، أشارت الوكالة إلى أن دولة الكويت قد حصلت على درجة ملائمة فيما يتعلق بمعايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية (ESG)، حيث حصلت على الدرجة "5" لكل من الاستقرار السياسي والحقوق وسيادة القانون والجودة المؤسسية والتنظيمية ومراقبة الفساد.

• تأثير الصراع في الشرق الأوسط وتعطيل حركة الشحن في البحر الأحمر محدود على دولة الكويت

• الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي لايزال منخفضاً عند 2.9 ٪

• الكويت قد حصلت على درجة ملائمة فيما يتعلق بمعايير الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية

• سجلت الكويت الدرجة "5" لكل من الاستقرار السياسي والحقوق وسيادة القانون والجودة المؤسسية والتنظيمية ومراقبة الفساد

• استحقاق سندات دولية بقيمة 4.5 مليار دولار في مارس 2027

شريكك في المذاق
Partner in Taste

خبز البروتين
صار وقته الحين

kfmkuwait
kuwaitflourmills.com

تحت شعار "التقييس جسر للتكامل الاقتصادي العربي"

أجهزة التقييس العربية تحتفل بيوم التقييس العربي 25 مارس الجاري

إعداد : م.وليد المجني

تحتفل الهيئة العامة للصناعة باليوم العربي للتقييس الذي يتزامن مع حلول 25 مارس من كل عام ، حيث تحتفل كافة الهيئات والمنظمات العاملة في مجال التقييس بهذا اليوم. وتحتفل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين AIDSMO)وأجهزة التقييس العربية يوم 25 مارس من كل عام، باليوم العربي للتقييس، مساهمة منها في نشر التوعية والتعريف بأهمية أنشطة التقييسفي تعزيز التكامل االقتصادي بين الدول العربية وبهذه المناسبة ، أشار مدير عام المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين المهندس عادل صقر الصقر أن أجهزة التقييس العربية اختارت الاحتفال بهذه المناسبة لهذا العام تحت شعار "التقييس جسر للتكامل االقتصادي العربي" لتسليط الضوء على الأهمية التي يكتسبها التقييس في ضمان جودة الصناعات العربية وتطوير قطاعاتها الإنتاجية وتعزيز تنافسيتها، فضال عن تقليص العوائق الفنية للتجارة وتسهيل التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، مما يساهم في تعزيز التكامل االقتصادي وتلبية متطلبات الاتحاد الجمركي والسوق العربية المشتركة.

كما يعتبر التقييس عنصراً أساسياً في زيادة الكفاءة وتقليل الفاقد في اإلنتاج وحماية كافة حلقات السلسلة الصناعية والتجارية ودعم االبتكار والتطوير، باإلضافة إلى بناء الثقة بين المستهلكين والمنتجين وتعزيز الشراكات الاقتصادية والحد من التكاليف الناتجة عن تباين المتطلبات بين الأسواق المختلفة.وعلى هذا الأساس حرصت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين وبالتعاون مع الدول ألاعضاء على إعداد وتطوير مواصفات قياسية ولوائح فنية عربية ونظم وأدلة استرشادية من خلال لجان عربية متخصصة، وبما يتماشى مع الممارسات الدولية، بغية تلبية احتياجات المنطقة العربية ومتطلباتها، وتسهيل التبادل التجاري البيني.

وبهذه المناسبة تتوجه المنظمة بوافر الشكر والتقدير وأطيب التهاني إلى رؤساء أجهزة التقييس العربية وجميع العاملين فيها، الذين لا يألون جهداً في تجسيد شعار اليوم العربي للتقييس، ولمساهمتهم الفاعلة في تطوير البنية التحتية للجودة في المنطقة العربية وفق الممارسات الدولية والتعريف والتوعية بأهمية نشاط التقييس، بما يحقق النهوض بالصناعات والمنتجات الوطنية وتسهيل انسيابها بين الدول الأعضاء وصولاً إلى تحقيق نمو اقتصادي مشترك.

- **التعريف بأهمية أنشطة التقييس تعزيز التكامل االقتصادي بين الدول العربية**
- **للتقييس أهمية في ضمان جودة الصناعات العربية وتطوير إنتاجيتها وتعزيز تنافسيتها**
- **تعزيز الشراكات الاقتصادية والحد من التكاليف الناتجة عن تباين المتطلبات بين الأسواق المختلفة**
- **تطوير البنية التحتية للجودة في المنطقة العربية وفق الممارسات الدولية**

اليـوم العـربي للتقييـس
ARAB STANDARDS DAY
التقييس جسر للتكامل الاقتصادي العربي
Standardization is a Bridge for Arab Economic Integration
March 25 مـارس
2025
smc-aidsmo.org
جامعة الدول العربية : ثمانون عاماً من العمل العربي المشترك

عقدت إجتماعها التنسيقي

"جويك :إنشاء منصة للمشاريع الصناعية الخليجية (GIP)

عقدت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية "جويك" الاجتماع التنسيقي لمشروع انشاء منصة المشاريع الصناعية الخليجية (GIP)، وذلك بحضور ممثلين من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وكذلك من وزارات وهيئات الصناعة والجهات الحكومية المختصة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والخبراء والفنيين المختصين من منظمة الخليج للاستشارات الصناعية،

ويهدف المشروع الى تعزيز سبل التكامل الصناعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال العمل على دعم تبادل البيانات الصناعية والتحول الرقمي من خلال العمل على إنشاء منصة تُعنى بالمشاريع الصناعية الخليجية، وفي هذا الاطار فقد تم خلال الاجتماع مناقشة العديد من المحاور وتبادل وجهات النظر بين المشاركين، والتي ستساعد على وضع خارطة طريق واضحة للمشروع من خلال التأكيد على مجموعة من الأسس يأتي في مقدمتها الحاجة إلى انشاء منصة صناعية موحدة تعمل كنظام مركزي لإدارة البيانات الصناعية في الدول الأعضاء لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما سيتم العمل على تحسين هذه المنصة بحيث تكون قادرة على الوصول الى البيانات الصناعية مما يساعد على تحسين اتخاذ القرارات من خلال تعزيز قدرات البحث باستخدام الذكاء الاصطناعي ودعم تكامل واجهات برمجة التطبيقات (API)المتمثل بعملية الربط الالكتروني، كما تم كذلك مناقشة مدى جاهزية التطبيقات والبرامج الحالية المستخدمة في الدول الاعضاء لإنشاء المنصة الجديدة والتحديات المحتملة لعملية تبادل هذه البيانات.

مذكرة تفاهم بين "إيدسمو" ووزارة الصناعة والمعادن الليبية

في إطار تعزيز التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وقع المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين (إيدسمو) المهندس عادل صقر الصقر مذكرة تفاهم مع وزير الصناعة والمعادن الدكتور أحمد علي أبوهيسة، تزامناً مع أعمال الاجتماع الرابع للجنة الاستشارية للتنمية الصناعية المنعقد بدولة ليبيا خلال الفترة 18-20 فبراير 2025.

وخلال مراسم التوقيع، أشاد المدير العام لإيدسمو بدور ليبيا في دعم الجهود العربية لتطوير القطاع الصناعي، مؤكداً أن المذكرة تمثل خطوة مهمة نحو تحقيق تكامل صناعي عربي أكثر فعالية، وتعزيز التعاون في مجالات التكنولوجيا الصناعية والابتكار والتعدين.

ومن جانبه، أكد وزير الصناعة والمعادن الليبي على أهمية التكامل العربي في المجال الصناعي، وضرورة الاستفادة من التجارب والخبرات المشتركة لدفع عجلة التنمية، مشيرًا إلى أن هذه الشراكة ستسهم في دعم خطط الوزارة لتطوير البنية التحتية الصناعية وتعزيز معايير الجودة والتقييس في القطاعات الإنتاجية المختلفة.

وتهدف هذه المذكرة إلى تعزيز التعاون الفني بين المنظمة والوزارة ، وتبادل الخبرات والمعرفة في مجالات الصناعة والتقييس والتعدين، إضافة إلى تطوير السياسات الداعمة لبيئة صناعية أكثر تنافسية في ليبيا والمنطقة العربية.

كما تؤكد المذكرة حرص ليبيا على تعزيز دورها داخل المنظمة العربية للتنمية الصناعية، والمساهمة الفعالة في صياغة استراتيجيات تهدف إلى تطوير القطاع الصناعي على المستوى الإقليمي

الإمارات ترأست الاجتماع "الـ 60" للجنة العربية العليا للتقييس

عقدت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين (إيدسمو) خلال الفترة من 6-7 فبراير 2025 أعمال الاجتماع (60) للجنة العربية العليا للتقييس، برئاسة دولة الامارات العربية المتحدة، وبمشاركة شخصيات بارزة من ممثلي ورؤساء أجهزة التقييس العربية، وهيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GSO) والمنظمات الإقليمية والدولية كمنظمة التقييس الدولية ISO، واللجنة الكهروتقنية الدولية IEC ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية SMIIC ، والجمعية الأمريكية للفحص والمواد ASTM والمنظمة الإفريقية للتقييس (ARSO).

وأكد المدير العام للمنظمة المهندس عادل صقر الصقر في كلمته الافتتاحية أنه في ظل التغيرات التي يعيشها العالم، تظل المواصفات القياسية أداة أساسية لتعزيز التكامل الاقتصادي والتجاري بين الدول العربية، وتحقيق التنمية المستدامة ومواكبة التطور التكنولوجي العالمي.

واغتنم المدير العام هذه المناسبة لتقديم الشكر إلى لجنة متابعة تنفيذ الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة، خاصة المهندس نواف المانع على ما بذله من جهد خلال فترة توليه رئاسة اللجنة، متمنيا لسعادته كل التوفيق والنجاح

وشهد الحدث الإعلان عن الشركات العربية الفائزة بالجائزة العربية للجودة التي أطلقتها المنظمة بهدف تشجيع وتطوير الصناعة العربية، والارتقاء بجودة المنتجات العربية، فضلا عن المساهمة في تنافسية المصانع العربية في الأسواق المحلية والدولية.

وخرج الاجتماع بتوصيات وقرارات تخدم توحيد المواصفات العربية وتطوير الاستراتيجيات في اطار العمل العربي المشترك في مجال المواصفات والمقاييس والمطابقة والجودة وتحقيق التكامل الصناعي العربي والارتقاء بمنظومة التقييس العربية.

خلال الاجتماع الثامن عشر للجنة المعنية بمتابعتها بحضور ممثلي 11 دولة عربية

تنفيذ الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة

انطلقت في الرباط بالمملكة المغربية، حضوريا وعبر تقنية الاتصال عن بعد، أعمال الاجتماع الثامن عشر للجنة متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة الذي تعقده المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين (إيدسمو) في الفترة من 4 إلى 5 فبراير 2025 .

وشارك في الاجتماع أعضاء اللجنة وممثلي 11 دولة عربية ، بالإضافة إلى هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسكرتارية الجهاز العربي للاعتماد (بصفة مراقب) والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين (أمانة اللجنة).

وافتتح الاجتماع المهندس عادل صقر الصقر، المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، بكلمة رحب من خلالها بالمشاركين على تلبية دعوة المنظمة لحضور الاجتماع، مشيدا بالجهود المبذولة من قبل أعضاء اللجنة الموقرة في متابعة تنفيذ الإستراتيجية العربية للتقييس والجودة للأعوام 2024 إلى 2028، والتي اعتمدتها الجمعية العامة للمنظمة خلال دورتها الثامنة والعشرين المنعقدة في الرباط بالمملكة المغربية، خلال الفترة 4 - 6 يونيو 2024، والتي تضم أنشطة ومشاريع تساهم في تطوير البنية التحتية للجودة في المنطقة العربية، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، وتشمل إصدار مواصفات قياسية عربية من خلال لجان فنية متخصصة وتعزيز تبنيها على المستوى الوطني في الدول الأعضاء لتيسير التبادل التجاري العربي البيني، إضافة إلى وضع منظومة عربية لسلامة المنتجات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بهدف ضمان تحسين جودة المنتجات والخدمات.

"جويك ": التوقيع على برنامج تعاون لإنشاء "مركز للأتمتة المتقدمة" في سلطنة عمان

وقعت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بسلطنة عمان على برنامج تعاون لإنشاء "مركز للأتمتة المتقدمة" في سلطنة عمان، وقد قام بتوقيع الاتفاقية في العاصمة العمانية (مسقط) كلاً من أحمد بن محمد آل محمد، الرئيس التنفيذي للمنظمة، وسعادة الدكتور/ صالح بن سعيد مسن وكيل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، بحضور عدد من أصحاب السمو والمعالي والسعادة وبمشاركة عدد من المسؤولين ورجال الاعمال في القطاع الصناعي والشركات العمانية، وقد جاءَ التوقيع على البرنامج ضمن فعاليات احتفال السلطنة بيوم الصناعة العمانية والذي يصادف التاسع من فبراير من كل عام،

ويأتي التوقيع على برنامج التعاون لإنشاء "مركز للأتمتة المتقدمة" في سلطنة عمان ضمن برامج واهداف وضعتها المنظمة تسعى من خلالها الى دعم جهود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما يخص التحول الرقمي ودعم استراتيجيات الدول الأعضاء في تبنى مبادرات تمكين مصانع المستقبل من الإنتاج الذكي وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة والنضج الرقمي والاتمتة، وتأكيدا للدور الذي تقوم به المنظمة لرفد القطاع الصناعي ودعم التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون لتحقيق التعاون والتكامل الصناعي والاقتصادي بين الدول الأعضاء.

اللقاء تناول الاهتمام المشترك بما يخدم تسهيل التبادل التجاري وتعزيز العمل المشترك

نواف المانع استقبل المدير التنفيذي لهيئة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون

استقبل رئيس هيئة التقييس لدول مجلس التعاون المهندس نواف بن إبراهيم المانع في مقر الهيئة بمدينة الرياض المدير التنفيذي لهيئة الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الدكتور سليمان بن مسعود الغافري، والوفد المرافق له.

وفي اللقاء رحب المانع بوفد هيئة الاتحاد الجمركي، وناقش معه عدداً من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بما يخدم تسهيل التبادل التجاري، وتعزيز العمل الخليجي المشترك، بالإضافة إلى بحث سبل التعاون بين الجانبين في الموضوعات ذات الصلة، وبما يسهم في تحقيق الأهداف المشتركة.

هيئة التقييس الخليجية
أعلنت خطة برامجها التدريبية لعام 2025م

أعلنت هيئة التقييس لدول مجلس التعاون عن خطة برامجها التدريبية لعام 2025م في مجالات المواصفات والمقاييس، والمطابقة والتعيين، والأنشطة الداعمة لها، من خلال مركز التقييس الخليجي للتدريب التابع للهيئة.

وتعتزم هيئة التقييس تنظيم 25 برنامجاً تدريبياً وورشة عمل يتم تنفيذها في عدد من عواصم ومدن دول مجلس التعاون، وفقاً لجدول زمني، بالتنسيق والتعاون مع أجهزة التقييس الوطنية بالدول الأعضاء وتشمل مختلف أنشطة التقييس.

وتهدف خطة البرامج التدريبية للعام 2025م إلى تنمية وتطوير وتأهيل الكوادر البشرية في أجهزة التقييس الوطنية بالدول الأعضاء بالإضافة إلى الجهات الأخرى المعنية ذات العلاقة، وكذلك المهتمين في مجالات التقييس، للوفاء بمتطلبات العمل المهني والتوعية بأهمية التقييس.

وتتضمن قائمة البرامج والدورات التدريبية للعام 2025 برنامج اللوائح الفنية الخليجية للإطارات ومسح الأسواق – تطبيق عملي، وبرنامج المواصفات القياسية الخليجية لزيوت التزييت وتصنيفاتها، وورشة عمل لنسب الملوثات الصادرة من المحركات الداخلية للمركبات، بالإضافة إلى برنامج للأنظمة الإلكترونية لهيئة التقييس الخليجية (منصة مطابق) وبرنامج آخر لـ (منصة مواصف).

كما تشمل أيضاً برامج تدريبية حول نظام الاتصال في حالة الطوارئ للمركبات E-Call، وتأهيل خبير فني مجال إصدار بطاقات كفاءة الطاقة، واستخدام المواصفات القياسية للأجهزة والمستلزمات الطبية في دعم الممارسة التنظيمية الجيدة، وكذلك متطلبات تعيين جهات تقويم المطابقة في مجال اللائحة الفنية الخليجية لأدوات ترشيد استهلاك المياه، وقياسات جودة الطاقة الكهربائية.

وتضمنت قائمة البرامج التدريبية أيضاً ملتقى المشغلين الاقتصاديين 2025 (ECONOMIC OPERATORS)، والمعسكر الخليجي للمواصفات، والمتطلبات العامة للأغذية المستحدثة، وورشة عمل لتبادل الخبرات في مجال اللوائح الفنية بين الدول الأعضاء، إضافة إلى زيارة لتبادل الخبرات في مجال التقييس بين الدول الأعضاء.. "مختبرات المواصفات السعودية"، وزيارة ميدانية للاطلاع على تجربة المنظمة الدولية للتقييس ISO.

وتشتمل قائمة البرامج التدريبية كذلك على المؤشر العالمي للبنية الأساسية للجودة لخدمة أهداف التنمية المستدامة QI4SD، والبرنامج التأهيلي لمقيّم فني لتعيين جهات تقويم المطابقة (مستوى متقدم)، والمواصفة القياسية الخليجية لحوكمة المنظمات.

الصناعة الخليجية..بوابة المنطقة نحو اقتصاد متنوع ومنتج

تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول الخليجية المستضيفة للمشاريع الصناعية المشتركة برأسمال خليجي - خليجي بنسبة 42.7 ٪، من إجمالي المشاريع الصناعية الخليجية، بواقع 99 مصنعاً، تلتها المملكة العربية السعودية بنسبة 25 ٪، ذلك بحسب بيانات صادرة عن منظمة الخليج للاستشارات الصناعية «جويك»

وجاءت سلطنة عمان في المرتبة الثالثة بنسبة 12.5%، تلتها دولة قطر بـ 11.2 %، ثم مملكة البحرين بـ 7.3 %، ودولة الكويت 1.3 % من حيث عدد المشاريع الصناعية المشتركة بين دول مجلس التعاون.

وكشفت البيانات الصادرة عن (جويك) أن عدد المشروعات الصناعية الخليجية المشتركة بلغ 232 مشروعاً، فيما وصلت قيمة استثماراتها المتراكمة إلى 23 مليار دولار، واستوعبت نحو 59.2 ألف موظف وعامل.

وأظهرت البيانات أن المشروعات الخليجية - الخليجية المشتركة استحوذت على 7.1 % من إجمالي المشروعات الصناعية المشتركة في دول المجلس، كما أن رأس المال الخليجي المتراكم الموظف في المشروعات الخليجية - الخليجية بلغ 13.2 % من إجمالي الأموال المستثمرة في المشروعات الصناعية المشتركة عموماً

وبحسب البيانات، حاز قطاع الصناعات الكيماوية والبلاستيكية العدد الأكبر من المصانع بدول المجلس وهو 65 مصنعاً، وبنسبة 28 % من إجمالي المصانع الخليجية المشتركة، تلاه قطاع صناعة مواد البناء بعدد 43 مشروعاً وبنسبة 18.5 %، فصناعة المواد الغذائية والمشروبات بنسبة 14.2 %، فالمنتجات المعدنية المصنعة بنسبة 11.6 %، فالصناعات المعدنية الأساسية بنسبة 6 %، وشكلت الصناعات الأخرى نسبة 21.7 %.

بسبب الرسوم الجمركية وضبابية الوضع الإقتصادي العالمي

الذهب يتخطي حاجز الـ 3000 دولار للمرة الأولي في التاريخ

توقعات لبلوغ الذهب 3500 دولار نهاية الربع الثالث من العام الحالي

تجاوز الذهب في المعاملات الفورية 3000 دولار للأوقية (الأونصة)، للمرة الأولى في التاريخ، مستفيدا من سلسلة مكاسب تاريخية والإقبال عليه كملاذ آمن، وسط تصاعد التوتر التجاري وتوقعات خفض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة.

وارتفع سعر الذهب في تعاملات الصباح بنسبة تفوق 3 %، ليبلغ نحو 3005 دولارات للأونصة، بعد يوم على تجاوزه السعر القياسي المسجّل أواخر فبراير 2025.

ويتم تداول الذهب في المعاملات الفورية -حتى كتابة هذا التقرير- عند 2996 دولارا للأوقية.كما ارتفعت العقود الأميركية الآجلة للذهب 0.2 % لتقترب من 3006 دولارات للأوقية

وارتفع سعر الذهب بأكثر من 14 % منذ بداية العام، مدفوعا جزئيا بالمخاوف بشأن تأثير الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب وعمليات البيع الأخيرة في أسواق الأسهم وعوامل أخرى.

عـوامـل الـدعـم

وجاء ارتفاع الذهب في وقت هدّد فيه الرئيس الأميركي دونالد ترامب فرنسا والاتحاد الأوروبي،بفرض رسوم جمركية نسبتها 200 % على بعض المنتجات، إذا لم يتخلَّ الاتحاد الأوروبي عن تعريفات جمركية مقبلة، نسبتها 50 % على بعض المنتجات الأميركية.

وتتسبّب الفصول الجديدة للحرب التجارية بشأن الرسوم الجمركية في تراجع الإقبال على المخاطر، ودفعت المستثمرين إلى المعدن النفيس الذي يعد ملاذا آمنا، وفق محللين.

كما استفاد الذهب أيضا من حالة عدم اليقين التي تطبع الوضع الجيوسياسي العالمي، في ظل استمرار الحرب الروسية الأوكرانية

وأعلن كلّ من الاتحاد الأوروبي وكندا والصين عن تدابير ردّا على رسوم جمركية بنسبة 25% على واردات الصلب والألمنيوم فرضها ترامب ودخلت حيّز التنفيذ

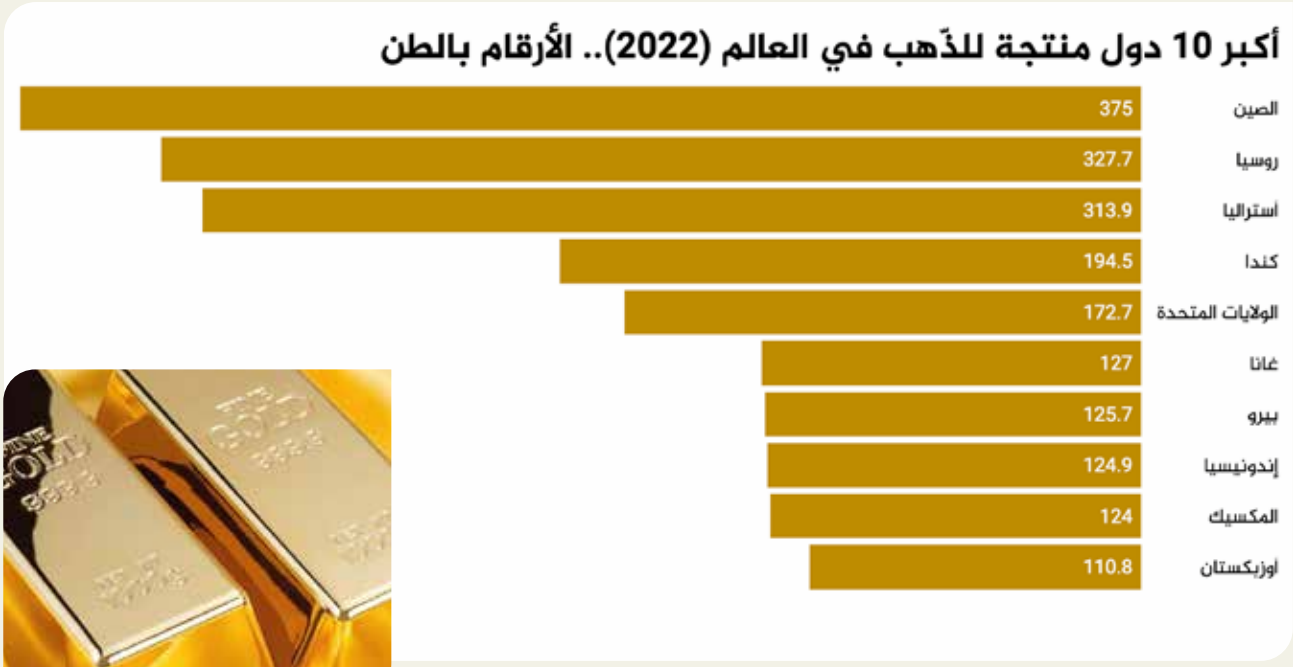

وقال ألكسندر زومبفي، تاجر المعادن النفيسة في شركة هيراوس ميتالز بألمانيا، "في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية، وارتفاع الرسوم الجمركية، وتزايد حالة عدم اليقين في الأسواق المالية، يسعى المستثمرون بشكل متزايد إلى الاستقرار ويجدونه في الذهب".

وأضاف "في الوقت الحالي، يشير الطلب الفعلي القوي وعمليات شراء الملاذ الآمن إلى أن الزخم الصعودي للذهب لم ينضب بعد".

وتوقعت مجموعة ماكواري الاستثمارية للخدمات المالية والاستثمارية أن يدفع الإقبال على الملاذ الآمن الذهب إلى ارتفاع سعر الأونصة الأوقية لمستوى قياسي عند 3500 دولار خلال الربع الثالث.

وقال محللون بقيادة ماركوس غارفي، في مذكرة، إن متوسط سعر السبائك قد يبلغ 3150 دولارا للأوقية خلال تلك الفترة، مضيفين أن المعدن النفيس -الذي كان يُتداول عند نحو 2947.50 دولارا للأوقية في أحدث تعاملات- سيتلقى مزيدا من الدعم من المخاوف بشأن عجز الموازنة الأميركي المتزايد.

والشهر الماضي رفعت مجموعة غولدمان ساكس توقعها لسعر الذهب بنهاية العام إلى 3100 دولار للأوقية، في حين توقعت "سيتي غروب" في وقت سابق من فبراير الماضي أن تصل الأسعار إلى 3 آلاف دولار للأوقية في غضون 3 أشهر.

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في 8 مارس 2025

المرأة الكويتية .. تاريخ ريادي حافل بالإنجازات

إعداد : شريفة خليل اسود

أحيا العالم الاحتفال بيوم المرأة العالمي الذي يوافق 8 مارس من كل عام والذي تبنته الأمم المتحدة في عام 1975 تقديرا لنضالها وإنجازاتها في شتى المجالات وعرفانا بدورها الفاعل في تنمية مجتمعاتها وتحقيق المساواة ورفض جميع أشكال التمييز ضدها. وفي ذلك اليوم الذي يصادف الثامن من مارس من كل عام تتجدد مشاعر التقدير لما قدمته المرأة ولا تزال من مساهمات قيمة في شتى أنحاء العالم تشهد بدورها الريادي والحضاري في تطور المجتمعات وازدهارها.

ووفق تقرير نشرته "كونا" ، يحمل شعار هذا العام (الحقوق والمساواة والتمكين لكافة النساء والفتيات) بهدف الدعوة الى اتخاذ إجراءات تستهدف إتاحة المجال للمساواة في الحقوق والفرص للجميع ولمستقبل نسوي لا يتخلف فيه أحد عن الركب فيما يتزامن هذا العام مع الذكرى الثلاثين ل(إعلان ومنهاج عمل بكين) تلك الوثيقة التي تعتبر المخطط الأكثر تقدما وتأييدا لحقوق المرأة والفتاة في جميع أنحاء العالم

وتولي دولة الكويت حقوق المرأة أهمية بالغة وتحرص على رفع مستوى الوعي بأهمية دورها في المجتمع واتخاذ القرارات التي تعزز مكانتها محليا ودوليا فضلا عن دعم العديد من مشاريع القوانين في المؤتمرات والاجتماعات بالأمم المتحدة والهيئات التابعة لها والمحافل الدولية بهدف تمكينها وإبراز مكانتها في المجتمع.وتظهر المؤشرات العالمية الخاصة بتمكين المرأة التقدم المحرز في الكويت إذ ارتفعت من المرتبة 123 الى 61 عالميا من أصل 177 دولة خضعت للتقييم وفق تقرير صادر عن معهد (جورج تاون للمرأة والسلام والأمن).

كما تقدمت الكويت عشر نقاط في الفجوة العالمية بين الجنسين.

ودأبت الكويت على تمكين المرأة في القرارات والخطط الحكومية في وقت تتماهى الجهود الكويتية بهذا الشأن مع نص المادة 29 من الدستور ورؤية (كويت جديدة 2035) والهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة العالمية 2030 التي صاغتها الأمم المتحدة والمعني بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

وأثبتت المرأة الكويتية من خلال تاريخها الحافل بالإنجازات دورها

- نسبة النساء في المناصب القيادية 28 في المئة في قطاعات الدولة عام 2023
- تمكين المرأة في القرارات والخطط الحكومية في وقت تتماهى الجهود الكويتية
- شهد عام 2024 تعيين أربع نساء في منصب مديرة في النيابة العامة فيما يبلغ عدد وكيلات النيابة 88 إضافة الى 19 قاضية كويتية
- وصلت نسبة شغلها للمناصب القيادية والإشراقية في بنك الكويت المركزي 41 في المئة وفي قطاع البنوك 35 في المئة

الريادي الفاعل في مسيرة التنمية في شتى المجالات ولم يكن ذلك وليد الصدفة بل ثمرة مسيرة طويلة استمرت عشرات السنين من المطالبات والجهود التي كللت عام 2005 بإقرار الحقوق السياسية للمرأة إيمانا من القيادة السياسية بأهمية المرأة ودورها الحيوي باعتبارها جزءا أساسيا وفاعلا من المجتمع.

ويشهد تاريخ البلاد تسجيل المرأة الكويتية إسهامات كثيرة في كل المجالات وتسلمها مناصب عديدة كانت رائدة فيها حتى بلغت نسبة النساء في المناصب القيادية 28 في المئة في قطاعات الدولة عام 2023 فيما تضاعف عدد النساء في قطاعات عدة كالشرطة والنفط والقضاء والسلك الدبلوماسي

وفي سابقة هي الأولى بتاريخ الكويت شهد عام 2024 تعيين أربع نساء في منصب مديرة في النيابة العامة فيما يبلغ عدد وكيلات النيابة 88 إضافة الى 19 قاضية كويتية فيما جرى على صعيد القطاع الأمني تعيين 19 امرأة في الحرس الأميري للمرة الأولى في تاريخ الكويت فيما بلغ عدد أفراد قوات الشرطة من النساء أكثر من 900 امرأة كويتية

وسجلت المرأة الكويتية حضورا في القطاع الاقتصادي إذ وصلت نسبة شغلها للمناصب القيادية والإشرافية في بنك الكويت المركزي 41 في المئة وفي قطاع البنوك 35 في المئة في حين بلغ عدد النساء في وزارة الخارجية الكويتية العام الماضي 144 دبلوماسية يمثلن 22 في المئة من إجمالي الكادر الدبلوماسي كما تمثل النساء نسبة 54 في المئة من العاملين في مؤسسة البترول الكويتية

وتبنت الكويت مبادرات تدعم ما تتمتع به المرأة الكويتية من حقوق متقدمة في المنطقة إذ تعد الأولى خليجيا في تبني مبادرة تمكين المرأة في القطاع الخاص والرائدة خليجيا في تنفيذ المشروع الإقليمي (ورقتي) الذي يهدف إلى تعزيز حقوق المرأة وتمكينها قانونيا.وصادقت الكويت على اتفاقيات دولية كثيرة معنية بالمرأة منها اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز العنصري.وتتعاون الكويت بشكل وثيق مع هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى لاسيما منظمة (الاسكوا) في مجالات تطوير قدرات المرأة الكويتية وتأهيلها للقيام بدور أكثر فاعلية في تحقيق الأهداف التنموية وتنفيذ برامج تعنى بحقوقه

• عدد النساء في وزارة الخارجية الكويتية العام الماضي 144 دبلوماسية يمثلن 22 في المئة من إجمالي الكادر الدبلوماسي

• الكويت مبادرات تدعم ما تتمتع به المرأة الكويتية من حقوق متقدمة في المنطقة

• تسجيل المرأة الكويتية إسهامات كثيرة في كل المجالات وتسلمها مناصب عديدة

• تمكين المرأة في القطاع الخاص في تنفيذ المشروع الإقليمي (ورقتي) الذي يهدف إلى لتعزيز حقوق المرأة وتمكينها قانونياً

المرأة الكويتية تتصدر الريادة
دولة الكويت تواصل مسيرتها الناجحة في تمكين المرأة
4 مديرات
في النيابة العامة
19 إمرأة
في الحرس الوطني
10 نقاط
تَقدُّم في الفجوة العالمية بين الجنسين
62 مرتبة
قفزتها البلاد عالمياً على مؤشر المرأة والسلام
144 دبلوماسية
تُمثلن 22% من الكادر الدبلوماسي
19
قاضية كويتية
أكثر من 900
إمرأة كويتية تعمل في قوات الشرطة
54.8%
نسبة شغلها للمناصب القيادية والإشرافية في بنك الكويت المركزي
54%
نسبة النساء في مؤسسة البترول الكويتية
32 عسكرية
في قوة الإطفاء العام
الكويت تُعد الأولى خليجياً في تبني مبادرة تمكين المرأة في القطاع الخاص

بالإضافة إلى أنها تشغل 54.8٪ من المناصب القيادية

"المركزي" : المرأة تشكل 59.3 ٪ من موظفي البنك

أكد بنك الكويت المركزي حرصه على تمكين المرأة لأداء دورها الحيوي الفاعل في التنمية ودعمها والاستفادة من قدراتها.

وشدد "المركزي" في بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للمرأة الذي يصادف الثامن من مارس من كل عام على تعزيز دور المرأة في البنك عبر العديد من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز المساواة وتشجيع الكوادر النسائية وتأهيلها لتولي المناصب القيادية في المستقبل

وأوضح البيان أن ذلك يأتي من خلال مجموعة من البرامج التدريبية المهنية التي تحقق لتلك الكوادر مسارا من التطوير المستمر وإتاحة المجال لها للعمل في جميع المستويات الوظيفية من الوظائف القيادية والإشرافية سواء ضمن بنك الكويت المركزي أو على مستوى وحدات القطاع المصرفي الكويتي ككل.وذكر أن نسبة النساء العاملات في بنك الكويت المركزي تشكل 59ر3 في المئة من مجموع موظفي البنك فيما تشغل السيدات نسبة 54ر8 في المئة من المناصب القيادية في البنك.

وأضاف البنك المركزي أن هذه النسبة تؤكد إيمانه بكفاءة الكوادر النسائية الوطنية وقدرتها على تحمل المسؤوليات وإنجاز المهام على نحو يساهم في تميز المؤسسة وتقدمها.وأشار إلى أنه على مستوى التعليم والتطوير المهني حصلت موظفات بنك الكويت المركزي على 34ر4 في المئة من إجمالي الشهادات المهنية لدى العاملين في البنك واستفادت الكوادر النسائية بما نسبته 46ر2 في المئة من البعثات الدراسية في البنك خلال السنوات العشر الماضية.

شريكك في المذاق
Partner in Taste

خبز البروتين
صار وقته الحين

kfmkuwait
kuwaitflourmills.com

مؤسس ديب سيك ليانغ وينفنغ .. قلب موازين التكنولوجيا العالمية

دائماً ما نستلهم من الشخصيات البارزة الذين بنوا قصص نجاح في عالم الأعمال المزيد من الدروس والعبر، سواء على المستوي الشخصي أو المهني.

وبحسب "العربية "،تتنوع قصص النجاح هذه بين مختلف المجالات، بدءًا من رواد الأعمال الذين بنوا إمبراطوريات من العدم، إلى المبتكرين الذين حوّلوا الصناعات والمجتمعات على حد سواء.

ويقدم هذا المقال نظرة عامة على قصص النجاح الأكثر شهرة التي ألهمت وأثرت في العالم بشكل كبير.

البدايات

عندما التقى العقل المُدبر لتطبيق "ديب سيك DeepSeek"، ليانغ وينفنغ بشركائه أول مرة، بدا لهم كشاب مهووس للغاية، بتسريحة شعر سيئة، يتحدث عن بناء مجموعة من 10.000 شريحة لتدريب نماذجه الخاصة، بحسب ما قاله أحد الشركاء لصحيفة "فاينانشال تايمز".

وفي عام 2021 أي قبل قيود بايدن على تصدير أشباه المولات للصين، بدأ ليانغ شراء الآلاف من شرائح إنفيديا كجزء من مشروع جانبي للذكاء الاصطناعي، واعتبرها أصدقاؤه هواية غريبة لا يبدو أنها ستؤدي إلى شيء.

وأضاف أحد شركائه:"عندما التقينا به لأول مرة، لم نأخذه على محمل الجد، لم يستطع توضيح رؤيته سوى بقوله: "أريد بناء هذا، وسيكون مغيرًا لقواعد اللعبة"، مشيرًا إلى أنهم آنذاك كانوا يعتقدون أن هذا ممكن فقط من عمالقة مثل "بايت دانس" و"علي بابا"، بحسب ما ذكره تقرير لـ"NDTV" .

صندوق التحوط

وتأسست "ديب سيك" في أواخر عام 2023 بواسطة ليانغ وينفنغ، مدير صندوق تحوط صيني، وسرعان ما أصبح ليانغ شخصية بارزة

في مجال الذكاء الاصطناعي، حيث قارنه البعض بسام ألتمان، الرئيس التنفيذي لشركة OpenAI.

وفقًا لمجلة "فورتشن"، فإن مؤسس "ديب سيك"، لا يتناسب مع الصورة النمطية السائدة لمبتكري الذكاء الاصطناعي، فعلى عكس ألتمان، لم يكن ليانغ رائد أعمال تقليديًا في وادي السيليكون، فقد أتى من عالم المال.

بعد تخرجه من جامعة تشجيانغ، وشارك في تأسيس صندوق التحوط الكمي "هاي فلاير" في عام 2015، حيث استخدم الذكاء الاصطناعي في استراتيجيات التداول للتنبؤ باتجاهات السوق واتخاذ قرارات استثمارية

ويركز صندوق التحوط الخاص به، على أبحاث وتطوير الذكاء الاصطناعي، مما ساعد في دفع "ديب سيك" نحو النجاح السريع

وأحدث الروبوت الذكي الصيني "ديب سيك" ضجة كبيرة في وادي السيليكون، مدهشًا المستثمرين والخبراء في هذا المجال بقدرته على منافسة نظرائه الغربيين بكفاءة عالية وبتكلفة أقل بكثير

ويتفوق هذا النموذج الثوري للذكاء الاصطناعي على لاعبين بارزين مثل ChatGPT و Gemini وClaude AI، وقد تصدر التطبيق قائمة متجر آبل وتجاوز شعبية ChatGPT، ما أثار اضطرابًا في سوق الأسهم الأميركية

وجذب ذلك اهتمامًا كبيرًا في عالم التكنولوجيا، خاصة بعد أن كشفت الشركة عن تكاليف التشغيل المنخفضة بشكل صادم.

نظرة على ليانغ وينفنغ الذاتية

التعليم:

- بكالوريوس في هندسة تقنية المعلومات، جامعة تشجيانغ (2007)
- ماجستير في هندسة المعلومات والاتصالات (2010)

أبرز المحطات المهنية:

- تطوير خوارزمية تتبع الأهداف باستخدام كاميرات PTZ منخفضة التكلفة أثناء إدارة أبحاثه.
- تأسيس شركة Hangzhou Yakebi للاستثمار (2013)
- تأسيس شركة Zhejiang Jiuzhang لإدارة الأصول (2015)
- إطلاق "هاي فلاير 2019 "AI)
- تأسيس "ديب سيك" (2023) - تركز على تطوير الذكاء الاصطناعي العام (AGI)
- دراسات عليا
- تابع دراسات متقدمة في مؤسسات مرموقة لتعزيز معرفته في مجال الذكاء الاصطناعي.

• ليانغ بدأ بشراء الآلاف من شرائح إنفيديا كجزء من مشروع جانبي للذكاء الاصطناعي في 2021 قبل قيود الرئيس الأميركي جو بايدن

• اعتبرها أصدقاؤه هواية غريبة لا يبدو أنها ستؤدي إلى شيء

• "ديب سيك" تأسس في أواخر عام 2023 بواسطة ليانغ وينفنغ

• الروبوت الذكي الصيني "ديب سيك" أحدث ضجة كبيرة في وادي السيليكون

• يركز صندوق التحوط الخاص به على أبحاث وتطوير الذكاء الاصطناعي

أسرة تحرير مجلة الصناعة والتنمية التي تصدرها دورياً الهيئة العامة للصناعة ترحب بمشاركة كل الزملاء والزميلات والأساتذة الكرام من مختلف التخصصات الاقتصادية والصناعية من خلال نشر دراساتهم وبحوثهم أو أية مقالات تخصصية ترغبون في نشرها وفقا لما يلي:

1 – ألاّ يزيد عدد كلمات المقال على 500 كلمة.

2 – يزود المقال بالرسومات والأشكال أو الصور على أن تكون هذه الصور صالحة للاستخدام في الطباعة high resolution

3- على صاحب المقال إرفاق صورة شخصية وإيضاح المسمى الوظيفي والإدارة التابع لها.

4- يمكن إرسال كل مشاركاتكم باسم رئيس التحرير على البريد الالكتروني التالي:

almujanni@hotmail.com

للاستفسار : 25302637 - 66660067

@Social_Pai

@PAI_KW

نرسم قواعد مستقبل الكويت

KUWAIT STEEL حديد الكويت

الشركة المتحدة لصناعة الحديد (ش.م.ك.م.)

United Steel Industrial Co. (K.S.C.C.)

Tel.: +965 2320 0000 - Fax: +965 2326 1283
E-mail: commercial@kwtsteel.com
Website: www.kwtsteel.com

ISO 9001:2015 ISO 14001:2015 OHSAS 18001:2007 ISO 6935-2

Certified by: All Governmental Organizations & Ministries in the State of Kuwait

THE KEY

in building Kuwait's future

A SOLID FOUNDATION FOR FUTURE GENERATIONS

KUWAIT STEEL حديد الكويت

الشركة المتحدة لصناعة الحديد (ش.م.ك.م.)

United Steel Industrial Co. (K.S.C.C.)

Tel.: +965 2320 0000 - Fax: +965 2326 1283

E-mail: commercial@kwtsteel.com - web.: www.kwtsteel.com

ISO 9001:2015 ISO 14001:2015 OHSAS 18001:2007 ISO 6935-2

Certified by: All Governmental Organizations & Ministries in the State of Kuwait